



# التقرير السنوي

2011



## فهرس المحتويات

5	كلمة رئيسة مجلس الإدارة
9	تقرير مجلس الإدارة والجمعية العمومية
12	أثر البيئة الخارجية على عمل مؤسسة أمان
14	البيئة الداخلية لأمان
17	أبرز النشاطات والإنجازات
48	التعاون والتنسيق والتشبيك
51	تطلعات العام 2012
54	شكر خاص
55	ملحق 1: مركز المصادر والصفحة الإلكترونية
57	ملحق 2 : إصدارات أمان في العام 2011



## كلمة رئيسة مجلس الإدارة

### د. حنان عشاوي

واصل الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان) العمل وبذل الجهود في مكافحة الفساد وتعزيز النزاهة والشفافية في القطاع العام وترشيد الإنفاق الحكومي بما يسهم في استخدام كفوٍّ وأمثل للموارد المتاحة، وذلك بهدف تمكين المؤسسات العامة من تقديم خدماتها للمواطنين الفلسطينيين، وذلك في وقت تدهورت فيه الأوضاع الاقتصادية بسبب الأزمة المالية الحادة التي بدأت تعاني منها السلطة الوطنية

الفلسطينية في العام 2011. ويجيء هذا في وضع سياسي بالغ التعقيد ناتج عن استمرار الاحتلال الإسرائيلي بكل إرهاباته؛ من انسداد الأفق السياسي، وإمعان إسرائيل في انتهاكاتها للقانون الدولي ولاتفاقياتها المبرمة مع السلطة الوطنية الفلسطينية، وأعمالها على الأرض الساعية لتدمير فرصة قيام دولة فلسطينية مستقلة ذات سيادة كاملة وتواصل جغرافي، وتصعيدها للاستيطان وحملات القتل والتدمير المحمومة التي يقوم بها المستوطنون وجنود الاحتلال الإسرائيلي تجاه الشعب الفلسطيني وثقافته وهويته خاصة في مدينة القدس المحتلة. كما يحدث هذا في ظل غياب الإرادة الدولية لمساءلة إسرائيل وحملها على وقف انتهاكاتها هذه، وفي المقابل يواصل المجتمع الدولي ضغوطاته على السلطة الفلسطينية بحجب الدعم المالي الذي التزم به تجاهها. ويتزامن هذا فلسطينياً مع استمرار الانقسام السياسي ووجود حكومتين في الضفة الغربية وقطاع غزة، الأمر الذي ساهم في تصعيد انتهاكات حقوق الإنسان وفي مقدمتها حق التجمع والتنظيم، واستمرار شلل عمل المجلس التشريعي وضعف مؤسسات الرقابة الأخرى. لقد أدى ذلك كله إلى غياب الشفافية والمساءلة في أداء المؤسسة الحكومية، خاصة في قطاع غزة حيث استمرت الحكومة بإدارة الشأن العام في ظل غياب دور رقابي فاعل للمجتمع المدني.

في هذا السياق، أصبح ملحاً على أمان بذل المزيد من الاهتمام والتركيز على بعض جوانب العمل وذلك للتدخل من أجل حمل الأطراف المعنية على إدارة المال العام والمؤسسات العامة بقدر أكبر من الشفافية والمسؤولية. حيث ركز أمان خلال العام 2011 على تعزيز مناعة نظام النزاهة في المجتمع الفلسطيني من خلال تنفيذ العديد من التدخلات كان أبرزها؛ تنفيذ حملات توعية وتعبئة لتعزيز الالتزام بمدونات السلوك في المؤسسات العامة والسلطة القضائية والهيئات المحلية والمنظمات الأهلية

والقطاع الخاص وعقد ورشات تدريبية لدمج المدونات في أنظمة وإجراءات العمل، وإعداد مدونات سلوك لخمس هيئات محلية وللجنة الانتخابات المركزية والأحزاب السياسية.

وعلى صعيد آخر، عملت مؤسسة أمان على تعزيز المساءلة والرقابة على النفقات الحكومية والقطاع العام، حيث عقدت جلسات استماع لوزيرة الشؤون الاجتماعية ووزراء النقل والمواصلات والصحة والعمل، ولرؤساء ديوان الموظفين وهيئة التقاعد، وللمدير التنفيذي لشركة الاتصالات الفلسطينية، ولمدير شركة كهرباء محافظة القدس.

وأولى ائتلاف أمان اهتماماً خاصاً لدراسة وتحليل النفقات العامة والسياسة المالية للسلطة الوطنية الفلسطينية، حيث أصدر الائتلاف، بصفته سكرتاريا الفريق الأهلي لدعم شفافية الموازنة العامة، ورقة تتضمن مقترحات عملية لخفض النفقات الحكومية تم تقديمها فيما بعد لاجتماعات الحوار الوطني التي أطلقها رئيس الوزراء بداية العام 2012 لمواجهة الأزمة المالية الخانقة التي تواجه السلطة.

أما فيما يتعلق بتعزيز البيئة القانونية المناوئة للفساد، فقد أعد الائتلاف دليلاً إرشادياً بشأن التعاون الدولي وتسليم المجرمين واسترداد الموجودات، كما تم إعداد أنظمة الذمة المالية ومنع تضارب المصالح وحماية المبلغين عن الفساد. كذلك تم تطوير وتفعيل أنظمة ووحدات الشكاوى والرقابة في المؤسسات العامة، خاصة في السلطة القضائية والهيئات المحلية.

وبهدف تعزيز القدرات وتوفير مصادر المعرفة حول الفساد، أعدّ الائتلاف سبعة عشر تقريراً لرصد وتشخيص واقع نظام النزاهة في عدد من القطاعات والمؤسسات، كان أبرزها السلطة القضائية، والقضاء الشرعي، وصندوق الأيتام والتقاعد، والشركات المساهمة العامة، وقطاعي الأدوية والأغذية، والمساعدات الإنسانية، وتراخيص البناء وشق الطرق، الخ، إضافة إلى تقرير الفساد السنوي، واستطلاع للرأي العام، ودراسة حول حق الحصول على المعلومات. كذلك تم إعداد خمسة أدلة تدريبية متخصصة للمدربين في مجال مكافحة الفساد.

ومن أجل تشجيع الانخراط الأوسع والمشاركة الفاعلة من قبل شرائح المجتمع الفلسطيني المختلفة في جهود مكافحة الفساد، عقد أمان عدة لقاءات مع وزارة الأوقاف والشؤون الدينية لإدماج الواعظين والواعظات في عملية رفع وعي المواطنين وحثهم

على رفض الفساد والتصدي له من خلال خطب الجمعة ودروس الوعظ والإرشاد. كما استمر التعاون مع وزارة التربية والتعليم والجامعات المحلية بهدف إدماج التعليم ضد الفساد في العملية التعليمية والتربوية.

وعلى صعيد التنسيق الدولي والعربي، فقد شهد العام 2011 نشاطاً ملحوظاً لأمان في إسناد ومعاونة منظمات المجتمع المدني العربية ومنظمة الشفافية الدولية لبناء برنامج لمكافحة الفساد في دول الربيع العربي خاصة في مصر وتونس، حيث شكلت مؤسسة أمان نموذجاً رائداً، محلياً وعربياً، وأصبحت عنواناً بارزاً يحترمه المجتمع الدولي والأخوة والأخوات العرب.

وختاماً، أتقدم بالشكر لشعبنا الفلسطيني ومؤسساته على دعمهم لأمان وثقتهم به، وللدول الداعمة، خاصة النرويج وهولندا ولوكسمبورغ، على دعمها المتواصل بعيداً عن أية تدخلات في أجندة عمل أمان، مما عزز من مصداقية أمان واحترامها في الشارع الفلسطيني. كما أوجه شكري وتقديري لطاقم أمان التنفيذي على إخلاصه والتزامه برسالة وقيم أمان والجهد الرائع الذي يستمر ببذله. وأخص بالشكر كل من مفوض أمان لمكافحة الفساد الدكتور عزمي الشعبي والمديرة التنفيذية غادة الزغبر على جهودهما الاستثنائية والتميزة. والشكر كذلك لأعضاء الجمعية العمومية ومجلس الإدارة ومؤسسات الائتلاف على دعمهم المتواصل.

## تقرير مجلس الإدارة والجمعية العمومية

عقد مجلس إدارة إئتلاف أمان ثلاثة اجتماعات وعقدت الجمعية العمومية للإئتلاف اجتماعاً واحداً خلال العام 2011، وقد صدر عن هذه الاجتماعات العديد من القرارات والتوصيات والنتائج التي عززت بشكل كبير دور الائتلاف على الصعيد المؤسساتي والبرامجي، وعلى صعيد التشبيك المحلي والإقليمي والدولي. ومن أبرز ما صدر عن هذه الاجتماعات:

### على الصعيد المؤسساتي:

1. التزام الإدارات التنفيذية في مؤسسات الائتلاف بتسديد الاشتراكات السنوية للعام 2011.
2. مصادقة مجلس الإدارة على نموذج العضوية الفردية واعتماده وبدء أعضاء مجلس الإدارة والجمعية العمومية باستقطاب أعضاء جدد، وخصوصاً من فئة الشباب.
3. المصادقة على التقارير الإدارية والمالية للعام 2010.
4. تحديث المعلومات الخاصة بالذمة المالية لأعضاء مجلس الإدارة وعرضها على الموقع الإلكتروني للائتلاف.
5. تكليف السيد عزام أبو السعود من قبل الجمعية العمومية للرقابة والتدقيق على أعمال مجلس الإدارة مع استمرار لجنة التدقيق الداخلي المكونة من السادة د. محمد عباس عبد الحق والأستاذ عبد القادر الحسيني في أعمال التدقيق الداخلي على أعمال الإدارة التنفيذية.
6. التعاقد مع "أرنست ويونغ" للتدقيق على حسابات أمان الختامية للعام 2011 مع التأكيد على تدوير طاقم المدققين على بيانات أمان.
7. المصادقة على مدونة السلوك المعدلة والعمل على تطبيقها.
8. تفعيل صفحة أمان على الفيس بوك مع الالتزام بمجموعة من القواعد والضوابط لطبيعة الردود والتعليقات.
9. التوصية للإدارة التنفيذية بتقييم حجم العمل الورقي ودراسة إمكانية التخفيف منه بشكل تدريجي وبالذات في مجال الخطة الشهرية وتقرير الإنجاز الشهري.

10. التأكيد على ضرورة التزام طواقم أمان من جمعية عمومية ومجلس إدارة وإدارة تنفيذية بالشفافية والوضوح في العمل، وذلك بالاعتماد على منطق وقوانين واضحة بحيث تكون هذه المؤسسة بإدارتها وسياساتها وطواقمها مرجعية لجميع المؤسسات ونموذجاً يحتذى به.

11. توجيه الشكر والتقدير لالتزام الإدارة التنفيذية بتقديم التقارير الدورية لمجلس الإدارة في اجتماعاته حيث تقدم هذه التقارير لمجلس الإدارة صورة واضحة ودقيقة لطبيعة عمل أمان ونشاطاته وعلاقاته، إضافة إلى تثمين الجمعية العمومية لقدرة الإدارة التنفيذية واستعدادها لمواجهة عملية التذبذب في التمويل وتقنين المصروفات في ظل وعودات بالتمويل، مما شكل حماية للمؤسسة وحافظ على استدامتها.

### على الصعيد البرامجي:

1. المصادقة على انضمام ممول رئيسي ثالث لدعم برنامج أمان متمثل بحكومة لوكسمبرغ، ولا تزال الإدارة التنفيذية تواصل سعيها من أجل إضافة ممول جديد للبرنامج.
2. المصادقة على مشروع جديد بعنوان "مكافحة الفساد من خلال المعلومات والتشبيك المنظم"، وهو مشروع إقليمي ينفذ بالإضافة إلى فلسطين في المغرب ومصر واليمن، وتظهر أهميته من خلال تجاوبه مع الأحداث التي تشهدها المنطقة العربية والدعوة إلى التغيير والإصلاح ومكافحة الفساد.
3. التوصية للإدارة التنفيذية بالتركيز على أنشطة الدعوة والمناصرة والضغط إلى جانب التدريب والتوعية في عمل أمان، مع الإبقاء على مستوى عالٍ من التركيز على التدخلات المعززة للشفافية والمساءلة في إدارة الشأن العام، سواء أكان ذلك في الضفة الغربية أو في قطاع غزة.
4. التوصية للإدارة التنفيذية بالتشبيك مع مؤسسات القدس بهدف حفزها لتبني أنشطة وبرامج في مجال مكافحة الفساد.
5. الطلب من الإدارة التنفيذية العمل على تنويع المشاريع المقدمة للتمويل.



## على صعيد التشبيك المحلي والإقليمي والدولي:

1. تحسن في مشاركة أعضاء مجلس الإدارة في قطاع غزة بنشاطات التشبيك مع القطاع العام وتقديم الدعم والإسناد لطاقم أمان هناك، إضافة إلى مساعدتهم للباحثين للحصول على المعلومات الحكومية.
2. مشاركة أعضاء مجلس الإدارة في عدد من النشاطات المحلية والإقليمية والدولية كالمراجعة الاستراتيجية وجلسات الاستماع والتقارير والدراسات وحملات الضغط والتواصل مع الأطراف ذات العلاقة كافة ( قطاع عام وحكومة، سلطة قضائية، مؤسسات رقابية، هيئات محلية، مؤسسات أهلية، جامعات . . . إلخ)، إضافة إلى المشاركة في مؤتمرات إقليمية ودولية.
3. اتخاذ قرار بالتحرك مع منظمات الشفافية العربية الأخرى في حملة استرداد الموجودات (الأموال والممتلكات العامة المنهوبة والمهربة الى الخارج) من خلال بيان الائتلاف وشبكة المنظمات الأهلية.

## أثر البيئة الخارجية على عمل مؤسسة أمان

حمل العام 2011 معه الكثير من العوامل الخارجية التي أَلقت بظلالها على مضمون عمل أمان. فمن حيث البيئة التشريعية أسهم البدء بتطبيق قانون مكافحة الفساد الذي صدر عن رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية في العام 2010 بشكل إيجابي في ملاحقة الفساد والاستجابة لمتطلبات اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد من حيث توسيع نطاق المشمولين بالقانون، وتشديد العقوبات على بعض جرائم الفساد، والتأكيد على عدم شمول التقادم لجرائم الفساد. إلا أن التأخر في إقرار الأنظمة واللوائح التنفيذية الخاصة بهذا القانون، وخصوصاً اللائحة الخاصة بحماية المبلغين عن الفساد، أثر سلباً على جهود مكافحة الفساد من حيث إحجام المبلغين عن التقدم للشكوى على جرائم الفساد خوفاً من العقوبات الانتقامية التي من الممكن أن يتم إيقاعها عليهم. كما أن عدم وضوح القانون في بعض جوانبه، وخصوصاً ما يتعلق منها بجريمة الوساطة والمحسوبية والمحاباة وكيفية ملاحقة هذه الجريمة، قد حدّ من القدرة على ضبط هذه الجريمة التي تمثل أكثر أشكال الفساد انتشاراً في فلسطين وفقاً للعديد من استطلاعات الرأي التي أجرتها مؤسسة أمان في السنوات الماضية.

من جانب آخر، وفيما يتعلق بالبيئة السياسية، فإن استمرار الانقسام الداخلي والصراع على السلطة قد أسهما في إضعاف نظام النزاهة الوطني الذي تسعى مؤسسة أمان لبنائه، وعلى وجه الخصوص ما نجم عن الانقسام من استمرار غياب المجلس التشريعي ودوره الجوهرية في الرقابة والمساءلة والمحاسبة واستكمال إقرار منظومة التشريعات ذات العلاقة بتعزيز بيئة ومنظومة النزاهة والشفافية والمساءلة ومكافحة الفساد. وقد ساهم عدم إجراء الانتخابات التشريعية والرئاسية والمحلية من تفاقم هذه الإشكالية، وخاصة المساءلة الشعبية التي تمثل كذلك عموداً من أعمدة نظام النزاهة الوطني. يضاف إلى ذلك استمرار ازدواجية المؤسسات العامة بسبب وجود حكومتين تعملان في الضفة الغربية وقطاع غزة بطواقم بشرية ونفقات جارية ضخمة مما يشكل مجالاً واضحاً لاهدار المال العام ويهدد بتفاقم الأزمة المالية التي تعاني منها السلطة الفلسطينية. كما إن استمرار الاحتلال لا يزال يؤثر سلباً، وخصوصاً في مجال إضعاف السيطرة والولاية القضائية للسلطة الفلسطينية في ملاحقة الفاسدين.

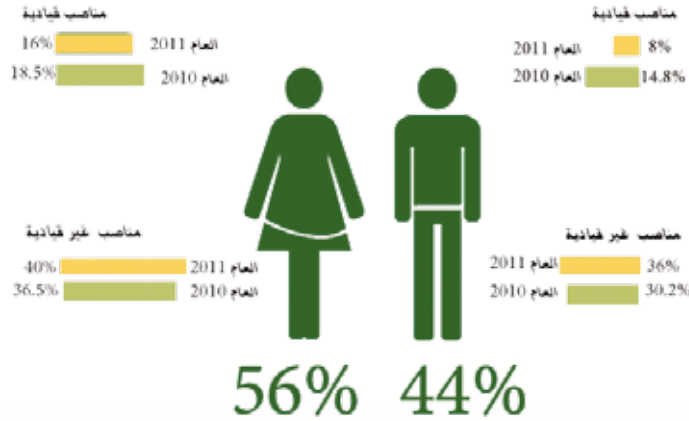
وقد شكل عدم التعاون من قبل بعض الجهات الرسمية مع أمان تحدياً ومعيقاً لعمل مؤسسة أمان في تنفيذ بعض التدخلات المخططة، خاصة في مجال تعزيز شفافية القضاء الفلسطيني واستقلاليتته، حيث لم تتمكن المؤسسة ومؤسسات المجتمع المدني، نتيجة للإشكاليات التي تواجهها السلطة القضائية، من عقد مؤتمر وطني لطرح مطلب المجتمع المدني بإعادة تشكيل مجلس القضاء الأعلى. كما لم يكن هناك تعاون في متابعة طلبات المساعدة والاستفسارات التي تصل أمان من المراجعين والمبلغين عن الفساد، حيث لم تجب بعض الوزارات على المراسلات التي أرسلت إليها من أمان في هذا الشأن. في حين تعاملت بعض الجهات الرسمية بسلبية ظناً منها بأن تلك المراسلات تتضمن اتهامات مباشرة من مؤسسة أمان لها، على الرغم من التوضيح الصريح الذي كانت تبينه تلك الرسائل بأن الادعاءات الواردة تعبر عن ما يدعيه المشتكي، ولا تعني بأي حال من الأحوال تبنياً لها من قبل أمان.

في المقابل، شهد العام 2011 زيادة في فهم دور مؤسسة أمان والتجاوب معها، حيث استجابت العديد من الوزارات والمؤسسات العامة لمراسلات أمان والتوصيات التي قدمتها في تقاريرها ودراساتها، واتخذت على ضوءها العديد من أشكال التدخل المطلوبة والتي صبت في خانة تعزيز منظومة النزاهة والشفافية والمساءلة في إدارة الشأن العام والمال العام.

كما مثل بدء التعاون ما بين هيئة مكافحة الفساد ومؤسسة أمان في بعض الجوانب عاملاً إيجابياً مسانداً لعمل أمان ومعززاً للرسالة التي تنشدها المؤسسة في بناء نظام النزاهة الوطني وتكريس دعائمه. وفي المقابل، فإن مؤسسة أمان تأمل الإسراع في توقيع مذكرة التفاهم التي تم المباشرة في إعدادها العام 2011 بما يتفق وقانون مكافحة الفساد وما تضمنه القانون من النص على ضرورة تعزيز مفهوم المشاركة المجتمعية والتعاون مع مؤسسات المجتمع المدني فيما يتعلق بمكافحة الفساد.

## البيئة الداخلية لأمان

تؤمن إدارة أمان بأهمية الاستثمار في تطوير الكادر البشري وتزويده بكل الأدوات المعرفية والفنية اللازمة، وذلك لتوفير كادر قادر على تطوير عمل الائتلاف وتحقيق رسالته وأهدافه الاستراتيجية. وتسعى إدارة أمان إلى ذلك من خلال رسم إستراتيجية واضحة تركز على إدارة الأداء والموارد البشرية والمالية بفعالية وكفاءة، وإلى تكريس منظومة النزاهة والشفافية والمساءلة وضمان التوازن بين الجنسين في عملية التعيين والترقية الوظيفية. وفي هذا السياق عملت الإدارة على تحفيز العاملين على تطوير مدونة السلوك الخاصة بهم وتبني مبادرات ذاتية من قبلهم للرقابة على الالتزام بها.



بلغ عدد موظفي أمان حتى 31 / 12 / 2011 خمسة وعشرين موظفاً موزعين بين مكثي رام الله وغزة، وذلك على النحو التالي: 22 موظف/ة في مكتب رام الله، و 3 موظفين/ات في مكتب غزة. غادر موظفان وانضم موظف جديد إلى الطاقم. بلغت نسبة الموظفات في الطاقم التنفيذي 56% مقارنة بـ 44% من الموظفين الذكور. علماً أن نسبة الإناث اللواتي يشغلن مواقع قيادية في الطاقم التنفيذي تبلغ 16% في حين بلغت نسبة الذكور في المواقع القيادية 8%. تتسجم هذه النسب مع سياسة دمج وتضمين النوع الاجتماعي في المؤسسة وتمكين النساء وبناء قدراتهن للوصول للمواقع القيادية.

## دائرة الموارد البشرية:

تقوم دائرة الموارد البشرية بإدارة الأنشطة المتعلقة بتطوير الأداء المؤسسي كافة. وضمن توجهاتها الاستراتيجية في تطوير مهارات كادرها البشري، وتعزيز الأداء وتنمية القدرات الفنية والإدارية، وانسجاماً مع الهدف الاستراتيجي الخامس الذي ينص على "تمكين أمان كبيت للخبرة وكنموذج يقتدى به في مجال مكافحة الفساد"، ركزت دائرة الموارد البشرية خلال العام 2011 على بناء وتطوير القدرات المؤسسية والبشرية، وتمكنت من تحقيق الإنجازات التالية:

1. متابعة التزام الطاقم بالسياسات والإجراءات الناظمة للعمل:

تعمل أمان على المتابعة الدورية وتقييم مدى التزام الطاقم بسياسات وأنظمة وإجراءات العمل لضمان تطبيق المعايير المثلى في النزاهة والشفافية والمساءلة، وذلك من خلال تنفيذ التدقيق الداخلي وتقييم الأداء السنوي، ورفع التقارير ذات الصلة إلى مجلس الإدارة.

2. مراجعة الاحتياجات الوظيفية وملء الشواغر الوظيفية:

قامت دائرة الموارد البشرية بمتابعة ملء شاغر المدير المالي ومسؤول العلاقات العامة لضمان تنفيذ إستراتيجية المؤسسة بنجاحة وفاعلية ولضمان استمرارية التمويل للمؤسسة. كما قامت باستيعاب عدد من طلبة الجامعات المحلية والدولية كمتطوعين ومنتدربين ومتابعة تدريبهم في الدوائر المختلفة.

3. تحسين فاعلية وكفاءة الطاقم بما يضمن استمراريته وتحقيق أهدافه:

نفذت دائرة الموارد البشرية دورتين تدريبيتين لجميع أفراد الطاقم في مجال قواعد اللغة العربية وتحرير النصوص، وإدارة الاجتماعات وتيسير ورشات العمل، إضافة إلى إيفاد ستة موظفين للمشاركة في لقاءات ودورات تدريبية دولية. إضافة إلى تنفيذ ثلاث ورشات تدريبية تثقيفية لتبادل الخبرات ونقل المعرفة بين أفراد الطاقم وتحسين التعلم المشترك.

4. تحسين بيئة العمل الداخلية في المؤسسة:

- قامت دائرة الموارد البشرية بتحسين بيئة العمل لتحفيز الطاقم التنفيذي على تحسين كفاءة الأداء وذلك من خلال:
- تحديث مكاتب الدائرة الإدارية ودائرة البرامج والمشاريع وتجهيزها بقواطع مكتبية لتستوعب عدد أكبر من الموظفين/ات.
  - تحديث البنية التحتية المعلوماتية للمؤسسة.
  - عمل مراجعة شاملة لجميع النماذج الإدارية وتطويرها بشكل يضمن تكامل إجراءات العمل القياسية.
5. إعداد الوثيقة البرنامجية للأعوام 2011 - 2013: حيث قامت دائرة الموارد البشرية بعقد ورشة المراجعة الاستراتيجية في 28 / 3 / 2011 في غزة ورام الله عن طريق الفيديو كونفرنس لمناقشة محاور الوثيقة وإقرارها بمشاركة أعضاء مجلس الإدارة، الجمعية العمومية، الطاقم التنفيذي، والشركاء والأطراف ذات العلاقة.

## أبرز النشاطات والإنجازات:

الهدف الاستراتيجي الأول: المساهمة في بناء ثقافة عامة مناهضة للفساد ومنخرطة في مكافحته.

ملاحظات	النشاطات المنفذة	الأنشطة المخططة	المخرجات	الأهداف المرئية
تم إعداد وتوزيع مادة خاصة على المشاركين 41 مشاركاً في الورشتين	تم عقد ورشتي عمل في قطاع غزة وتم التنسيق مع وزارة الأوقاف والشؤون الدينية لتنفيذ المزيد في الضفة الغربية خلال عام 2012	عقد ورشتي عمل توعيتين تستهدفان الواعظين والواعظات والمؤسسات الدينية لتشجيعها على الانخراط في مكافحة الفساد	1. مشاركة فاعلة من قبل شركاء أمان والناشطين والشبكات المحلية والجمهور العام في المسيرات والحملات الشعبية الوطنية التي تنفذها مؤسسة أمان وتتعلم بقضايا الفساد	تمكين المؤسسات والأفراد من الانخراط في الحملة من أجل مكافحة الفساد.
	شارك البرلمانين في ورشات العمل التي عقدتها أمان لمناقشة مسودات التقارير وفي جلسات الاستماع والنشاطات السنوية كاحتفال الشفافية والمؤتمر السنوي	دعوة البرلمانين للمشاركة في جلسات الاستماع ومناقشة التقارير والدراسات ومشاريع الأنظمة		
وصل عدد المشتركين في صفحة الفيسبوك 1200 عضو حتى نهاية العام 2011.	تأسيس مجموعة من 60 طالباً وطالبة من كليتي الإعلام والحقوق في جامعة النجاح الوطنية - تنفيذ لقاءات توعوية للمجموعة حول منظومة الفساد - تدشين صفحة تواصل اجتماعي لها على الفيسبوك	توسيع قاعدة عمل شبكة الشباب من أجل النزاهة لتشمل الضفة الغربية		
تراوحت فترة المشاريع المنفذة ما بين 2 - 6 شهور وبموازنة سقفها 12 الف دولار لكل مؤسسة.	إبرام اتفاقيات شراكة مع 12 مؤسسة أهلية فلسطينية (9 في الضفة و3 في غزة). - تنفيذ 12 مشروعاً تستهدف الشباب بشكل خاص	دعم تنفيذ 12 مشروع توعية وتوعية حول الفساد من قبل 12 مؤسسة أهلية خلال العام 2011	2. 24 مؤسسة أهلية توقع اتفاقيات دعم وشراكة مع أمان وتتبنى برامج وأنشطة لمكافحة الفساد في خططها السنوية	

	<p>تم إعداد 5 أدلة تدريبية في: مهارات عقد جلسات الاستماع آليات تطبيق مدونات السلوك آليات تطبيق قواعد الحوكمة آليات تضمين النزاهة والمساءلة والشفافية في القواعد المالية والادارية في القطاع العام. - تحليل ومراجعة الموازنة العامة</p>	<p>إعداد وتطوير 5 أدلة تدريبية متخصصة في مكافحة الفساد</p>	<p>3. ارتفاع عدد وقدرات الباحثين والمدربين في حقل ومجالات مكافحة الفساد</p>	
	<p>- شارك الباحثون والمدربون في ورشات العمل التي عقدت لمناقشة التقارير وفي جلسات الاستماع واحتفال الشفافية والمؤتمر السنوي</p>	<p>دعوة الباحثين والمدربين للمشاركة في ورشات العمل والمؤتمرات والنشاطات المختلفة التي تنظم من قبل أمان</p>		
	<p>- تم تقييم منهاج التربية المدنية للصف التاسع بالتركيز على موضوع المساءلة</p>	<p>تقييم منهاج التربية المدنية للصف التاسع</p>	<p>4. تم تضمين مفاهيم النزاهة والشفافية والمساءلة في التعليم (المناهج التعليمية والنشاطات اللامنهجية) في مواد التربية المدنية للصف التاسع</p>	



طباعة وتوزيع 3000 نسخة من الدليل ضمت مادة تعريفية حول أشكال وأسباب وآليات مكافحة الفساد وحالات دراسية	- تم إعداد الدليل	إعداد وطباعة دليل مساعد لمعلمي مناهج التربية المدنية للصف التاسع		
بلغ عدد المشاركين 125 معلماً ومشرفاً من شمال ووسط وجنوب الضفة الغربية	- تم عقد 6 ورشات عمل تدريبية لمشرفي ومعلمي التربية المدنية للصف التاسع	عقد 6 لقاءات وتنفيذ 6 حلقات تلفزيونية ووضع 3 إعلانات صحفية للتوعية بدور التعليم في مواجهة الفساد		
125 معلماً ومعلمة و 140 طالباً شاركوا في الاستطلاع القبلي والبعدي.	- تم تنفيذ الاستطلاعين	- تنفيذ استطلاعين للرأي لمعلمي وطلبة الصف التاسع		
شاركت 125 مدرسة في المسابقة وسوف يتم تكريم المشاريع الفائزة في العام 2012	تم بالتعاون مع وزارة التربية والتعليم تنفيذ مسابقة لمشاريع تطبيقية حول مفاهيم وقيم النزاهة والشفافية والمساءلة لدى الطلبة	تطوير مشاريع طلابية ونشاطات لامنهجية حول مكافحة الفساد		

سوف يتم عقد طاولة مستديرة خلال الربع الأول من العام 2012 للاتفاق على المضامين والرؤى والأهداف الاستراتيجية ومعايير تنسيب أعضاء المنتدى الشبابي	قيد الإنشاء بالتنسيق مع نقابة الصحفيين وشبكة أمين للإعلام على الإنترنت ومركز مدى للإعلام ومركز أصداء الإعلامي في نابلس ومركز شؤون المرأة.	إنشاء منتدى شباب مؤسسات المجتمع المدني وتقديم الدعم اللوجستي له	5. الشباب (المجموعات الشبابية ومواقع التواصل الاجتماعي، النوادي، الأكاديميين، الجامعات، القيادات الشابة في الأحزاب والحركات السياسية، مخيمات الصيف) فاعل في عملية مكافحة الفساد
83 مشتركاً	تم عقد 4 ورشات عمل	عقد 4 ورشات عمل توعوية حول الفساد تستهدف النوادي الرياضية والمؤسسات النسوية	
22 مشاركاً	تم عقد اللقاء بعنوان "أريد أن أعرف وواجبي أن أهتم"	عقد لقاء توعوي للمدونين والإعلاميين الشباب وشبكات التواصل الاجتماعي حول الحق في الوصول إلى المعلومات	
25 مشاركاً من الإعلاميين الشباب	تم عقد الورشة	عقد ورشات عمل توعوية حول مهارات الضغط والتأثير للمجموعات الشبابية والإعلاميين الشباب	
125 مشاركاً	تم عقد الورشات الخمسة (3 في الضفة 2 في غزة)	عقد 5 ورشات توعوية حول الحق في التجمع يستهدف القادة الشباب	
42 مشاركاً	تم عقد دورتين في الضفة وغزة	عقد دورتين تدريبيتين لأعضاء ائتلاف الحق في التجمع	

40 صحفياً وصحفية قام بعضهم بإعداد 3 تحقيقات صحفية حول خدمات الهيئات المحلية	تم عقد دورتين للإعلاميين الناشئين	عقد دورتين تدريبيتين للإعلام حول الصحافة الاستقصائية	1. تحسنت مهارات وقدرات مركز المناصرة والإرشاد القانوني في تقديم الإسناد والإرشاد القانوني لضحايا وشهود الفساد وارتفعت ثقة المواطنين به	تشجيع الأفراد والمؤسسات على الإبلاغ عن الفساد ومحاسبة الفاستين
413 مشارك	تم عقد 32 لقاء	عقد 20 لقاء لرفع وعي المواطنين حول الفساد وآليات الإبلاغ عنه		
تبنى 84 قضية اشتبه بوجود فساد فيها	بلغ عدد المتوجهين للمركز 1204 خلال العام 2011 وقد قام المركز بتزويدهم بالمشورة القانونية اللازمة	استقبال ومتابعة شكاوى المواطنين التي ترد إلى مركز المناصرة والإرشاد القانوني		
استمرت كل حملة 3 شهور وبثت عبر 10 محطات إذاعية محلية	تم تنفيذ أربع حملات إذاعية	تنفيذ 4 حملات إذاعية لتحفيز المواطنين على الإبلاغ عن الفساد		
385 مشاركاً في الضفة الغربية وقطاع غزة من مختلف القطاعات. للمزيد: الاطلاع على الرابط www.aman-palestine.org	تم عقد الاحتفال حيث تم تكريم الفائزين بجوائز النزاهة، سبقه تطوير معايير ونماذج الترشح لجوائز النزاهة وتوسيع اللجان الفنية لجائزة النزاهة بفتاتها الأربع، كما تم تنفيذ حملة واسعة للإعلان عن الجوائز شملت توزيع منشورات وتعليق لوحات شوارع وبث ومضات إذاعية وإعلانات صحف	عقد احتفال الشفافية 2011	2. عقد احتفال الشفافية سنوياً متضمناً نشاطات فنية وتكريمية للمبلغين عن الفساد	

## طلبة المدارس ينضمون إلى جيش مكافحة الفساد

نجحت أمان وبالتعاون البناء مع وزارة التربية والتعليم في دمج طلبة المدارس، وبشكل خاص طلبة الصف التاسع الأساسي، في الجهود المبذولة لتعزيز البيئة الراضة للفساد وبناء ثقافة مضادة للفساد وترسيخ هذه الثقافة من خلال التطبيق العملي لسلسلة من المشاريع الطلابية.

بدأت القصة بقيام أمان بمراجعة وتقييم المناهج الدراسية لفحص درجة تطرقها لقيم النزاهة ونظم المساءلة ومبادئ الشفافية، حيث أظهرت عملية المراجعة ضعف المناهج الفلسطينية في هذا الجانب. وعليه اتخذت إدارة أمان قراراً بوضع خطة لتعزيز دور التعليم في مواجهة الفساد.

رحبت وزارة التربية والتعليم بدورها بالفكرة وتولت الإدارة العامة للإشراف والتأهيل التربوي عملية التنسيق لتنفيذ النشاطات المخططة مع 125 مدرسة في محافظات الوطن على أساس من الشراكة الكاملة، وتم العمل على ذلك في إطار مذكرة التعاون والتفاهم التي وقعت بين أمان ووزارة التربية والتعليم.

وقد تم، خلال النقاشات المتعلقة بتنفيذ اللقاءات التوعوية للمعلمين والمشرفين حول منظومة الفساد وآليات مكافحته مع دائرة التأهيل والإشراف التربوي في الوزارة، اقتراح دعم الجانب النظري بجانب تطبيقي عملي من خلال إطلاق مسابقة لتنفيذ مشاريع طلابية مكملة للمناهج مثل رسومات، مسرحيات، قصص قصيرة أو إعداد تقارير استقصائية تسلط الضوء على ممارسات فساد في تقديم الخدمات أو إساءة استخدام المال العام في مناطق سكن الطلاب.

تم استلام 125 مشروعاً، وتم تقييمها من قبل مديريات التربية والتعليم، واختيار أفضل 16 مشروعاً على مستوى مديريات الضفة الغربية، حيث سيتم تقييمها واختيار أفضل 3 مشاريع ليتم تكريم المجموعات الطلابية التي أعدتها خلال حفل خاص. وقد تمحورت المشاريع المنفذة حول فحص النزاهة والشفافية والمساءلة في تقديم خدمات للجمهور كتعبيد الطرق أو مد شبكات

الصرف الصحي، واهدار المال العام، واستغلال المنصب الوظيفي كقيام رئيس مجلس بلدي بالتلاعب بأعداد المواشي بالقرية للاستفادة من الأعلاف الزائدة عن الحاجة، والواسطة والمحسوبية واستخدام النفوذ الوظيفي بحيث تم قبول طلبة للدراسة النظامية دون انطباق الشروط عليهم مقابل رفض طلبة آخرين لعدم وجود واسطة، وموضوعات مشابهة تناولتها المشاريع.

**الهدف الإستراتيجي الثاني: تعزيز قيم النزاهة ومبادئ الشفافية ونظم المساءلة في القطاع العام والخاص والأهلي بالتركيز على مراكز اتخاذ القرار.**

ملاحظات	النشاطات المنفذة	الأنشطة المخططة	المخرجات	الأهداف المرحلية
سيتم طباعة دليل الشهادة خلال 2012	تم تطوير معايير منح الشهادة من قبل فريق فني وأمان	تطوير معايير شهادة الحكم الصالح من قبل الفريق الفني للشهادة وإعداد دليلها وطباعته	1. شهادة الحكم الصالح للمنظمات الأهلية متبناة ومطبقة.	تطوير مبادرات ومعايير النزاهة والشفافية والمساءلة في المؤسسات العامة الحكومية والشركات المساهمة العامة والمنظمات الأهلية.
تم تأجيلها للعام 2012 لاستكمال النقاش مع المنظمات الأهلية	لم تتم	إطلاق حملة لدعم شهادة الحكم الصالح		
تم استهداف المؤسسات الشريكة لأمان في هذه المرحلة	تم تنفيذ التقييم الأولي للطلبات بناء على المعايير المطورة للشهادة	تقييم الطلبات المقدمة لنيل الشهادة		

الأهداف المرحلية	المخرجات	الأنشطة المخططة	النشاطات المنفذة	ملاحظات
		بناء جسم وطني لمنح شهادة الحكم الصالح في عمل المنظمات الأهلية	تم إعداد مسودة الوثيقة التي تشتمل على تصور للجسم الوطني لمنح الشهادة	سيواصل العمل على مناقشة المسودة وإقرارها مع المنظمات الأهلية والجهات المعنية الأخرى
		إعداد وطباعة دليل الحكم الصالح في عمل المنظمات الأهلية	تم إعداد الدليل	تم طباعة وتوزيع 1000 نسخة
	2. قواعد الحوكمة للقطاع الخاص متبناة ومطبقة	عقد ورشتي عمل توعوية حول قواعد الحوكمة للقطاع الخاص	تم عقد الورشتين في رام الله وغزة	17 مشاركاً
		تنفيذ حملة توعوية حول قواعد الحوكمة للقطاع الخاص	تم إطلاق حملة عبر المحطات الإذاعية	120 ومضة إذاعية
		عقد دورتين تدريبيتين للشركات المساهمة العامة حول آليات تطبيق قواعد الحوكمة	تم عقد دورة واحدة في غزة حول آليات تطبيق الحوكمة استناداً للدليل المعد من قبل أمان	19 مشاركاً. تم تأجيل عقد الدورة في رام الله للعام 2012

ملاحظات	النشاطات المنفذة	الأنشطة المخططة	المخرجات	الأهداف المرحلية
تم التوقيع على مدونة سلوك الأحزاب السياسية خلال احتفال الشفافية 2011 وسوف تتم المصادقة على المودنتين الأخرتين في العام 2012	تم إعداد مدونات سلوك لكل من الأحزاب السياسية ومسودة مودنتي سلوك للمدونين ولجنة الانتخابات المركزية	إعداد مدونات سلوك خاصة بالأحزاب السياسية، لجنة الانتخابات المركزية، والمدونين	3. مدونات السلوك متبناة ومطبقة في القطاعات المختلفة	
أبو ديس، دورا، قلقيلية، النصيرات وجباليا النزلة	تمت أقلمة المدونة لخمس هيئات محلية	أقلمة مدونة السلوك الخاصة بالهيئات المحلية ل 5 هيئات محلية في الضفة وغزة		
80 مشاركاً	تم عقد 4 دورات للهيئات المحلية حول آليات تطبيق مدونة السلوك للهيئات المحلية في كل من غزة والضفة	عقد 4 دورات للعاملين في الهيئات المحلية حول مدونة السلوك		
46 مشاركاً	تم عقد لقائين استهدفا أعضاء مجالس الإدارة والإدارة التنفيذية للمؤسسات الأهلية في رام الله وغزة	عقد لقائي ضغط يستهدفان تطبيق مدونة سلوك للعمل الأهلي		

الأهداف المرحلية	المخرجات	الأنشطة المخططة	النشاطات المنفذة	ملاحظات
		عقد 4 ورشات توعوية حول مدونة سلوك العاملين في السلطة القضائية	تم عقد 4 ورشات استهدفت العاملين في السلطة القضائية	بمشاركة 100 موظف من الدوائر والمحاكم المختلفة
		عقد 7 ورشات حول مدونة سلوك العاملين في السلطة القضائية لطلبة كلية الحقوق والقانون	تم عقد 7 ورشات استهدفت الطلبة في الجامعات والمحامين	244 مشاركاً
		تنفيذ حملة توعوية حول أهمية الالتزام بمدونة سلوك العاملين في القضاء	تم	شملت الحملة 500 متر من لوحات الشوارع 206 ومضة إذاعية
	4. إدارة المؤسسات العامة للمال العام والشأن العام تراعي قواعد وأسس الحكم الرشيد	إعادة طباعة القانون الاساسي بسبب ازدياد الطلب عليه	تم	طباعة 4000 نسخة من القانون الأساسي وتوزيعها
		طباعة قانون مكافحة الفساد واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد	تم	طباعة 3000 نسخة وتوزيعها



ملاحظات	النشاطات المنفذة	الأنشطة المخططة	المخرجات	الأهداف المرحلية
40 مشاركاً من موظفي الدوائر المالية والإدارية في مجلس القضاء الأعلى	تم عقد دورتين حول أفضل الممارسات الإدارية والمالية	عقد دورتين للعاملين في الدوائر المالية والإدارية في مجلس القضاء الأعلى		
بمشاركة 17 من ممثلي المؤسسات ونقابة المحامين وأكاديميين	تم عقد الندوة في رام الله	عقد ندوة وطنية بمشاركة ممثلي المجتمع المدني حول الإطار القانوني لأركان العدالة		
	لم يتم، وذلك بناء على توصية بتأجيل عقد المؤتمر إلى شهر آذار 2012	عقد مؤتمر وطني حول قطاع العدالة من منظور المجتمع المدني		
80 مشاركاً في الدورتين	تم عقد دورتين تدريبيتين في قطاع غزة	عقد دورتين تدريبيتين للقضاة والمسؤولين الإداريين حول تطوير وبناء الخطط الاستراتيجية لمكافحة الفساد		
تم تقديم النسخة للمجلس من الأنظمة المطورة للمضي في إجراءات اعتمادها رسمياً حسب الأصول	تم بالتنسيق مع لجنة من مدراء الدوائر في مجلس القضاء الأعلى بقرار من رئيس المجلس حيث عقدت 3 اجتماعات لهذا الغرض	تضمين منظومة النزاهة والشفافية والمساءلة في النظام المالي والإداري لمجلس القضاء الأعلى		

الأهداف المرحلية	المخرجات	الأنشطة المخططة	النشاطات المنفذة	ملاحظات
		إطلاق حملة ضغط بالتركيز على مفهوم المواطنة ودفع الديون والإبلاغ عن سرقات المياه والتعدي على الممتلكات العامة	تم تنفيذ الحملة في ثلاث مدن مستهدفة في المشروع: نابلس والخليل والرام	شملت الحملة توزيع أكثر من 180000 فلاير و200 ومضة إذاعية و80 متر لوحات شوارع
		إطلاق حملة للضغط على الحكومة الفلسطينية لاجراء الانتخابات المحلية	تم تنفيذ الحملة	شملت الحملة بث 150 ومضة إذاعية ونشر 12 إعلاناً في الصحف
		تحديث ونشر دليل التراخيص والاذونات	تم تحديث الدليل وتحميله على موقع إلكتروني خاص	سيتم إطلاقه خلال العام 2012
		عقد دورتين تدريبيين لمحدثي التغيير في الهيئات المحلية لتحسين خدمات الجمهور	لم يتم	ارتبط تنفيذ هذا النشاط بنتائج بطاقة الرأي والذي لم يتم تنفيذه من قبل الشريك الثاني في المشروع
		تنظيم زيارتين بين أربع هيئات محلية لمحدثي التغيير والمراقبين لتبادل الخبرات حول تحسين الخدمات للجمهور	لم يتم	ارتبط تنفيذ هذا النشاط بنتائج بطاقة الرأي والذي لم يتم تنفيذه من قبل الشريك الثاني في المشروع

ملاحظات	النشاطات المنفذة	الأنشطة المخططة	المخرجات	الأهداف المرحلية
406 م لوحات شوارع 220 ومضة إذاعية 7000 نسخة من البرشور	تم تنفيذ 3 حملات	تنفيذ حملتي ضغط على المؤسسات العامة بناء على نتائج وتوصيات تقارير أمان بالتركيز على الذمة المالية ومحاسبة كبار المسؤولين		
55 مشاركاً بما فيهم لجان النزاهة من أجل خدمة افضل	تم عقد دورتين	عقد دورتين تدريبيتين لمحدثي التغيير في الهيئات المحلية حول الحكم بالمشاركة		
بسبب تأجيل الانتخابات	لم يتم	عقد دورتين تدريبيتين لمراقبين محليين حول النزاهة والشفافية والمساءلة في عمل لجنة الانتخابات المركزية		
لم يتم عقد اللقاء في الرام بسبب انشغال المجلس بالنقل للمقر الجديد حضر اللقاءات 70 موظفاً.	تم عقد ثلاث لقاءات في الخليل ونابلس وأريحا	عقد 4 لقاءات توعوية حول الواقع القانوني والتشريعي للعاملين في الهيئات المحلية		
تمت طباعة 1000 نسخة	تم إعداد الدليل وتوزيعه على موظفي 49 هيئة محلية (15 غزة، 34 ضفة) حتى الآن.	إعداد دليل الحكم الصالح في عمل الهيئات المحلية		

الأهداف المرحلية	المخرجات	الأنشطة المخططة	النشاطات المنفذة	ملاحظات
	5. مؤسسات المجتمع المدني والأفراد فاعلون في الرقابة على أداء القطاع العام	عقد جلستي استماع ومساءلة حول شكاوى وصلت لمركز المناصرة والإرشاد القانوني مع الجهات المعنية	-تم عقد جلسة استماع لوزير الشؤون الاجتماعية، ووزير النقل والمواصلات، ووزير الصحة، ووزير العمل حول ما نشر في الإعلام عن نفقات خاصة بتلك الوزارات. - تم عقد جلسة استماع للمدير التنفيذي لشركة الاتصالات الفلسطينية ومدير شركة كهرباء محافظة القدس	- حضر الجلسة الأولى 36 مشتركاً إضافة إلى عدد من الصحفيين والمحطات التلفزيونية ونواب المجلس التشريعي إضافة إلى المحاسب العام - 40 مشاركاً في الجلسة الثانية
		عقد ورشة تدريبية للفريق الأهلي لدعم شفافية الموازنة العامة حول تحليل الموازنة العامة والرقابة على تنفيذها	تم عقد ورشتين تدريبيتين	14 مشاركاً في كل لقاء يمثلون مختلف القطاعات في المنظمات الأهلية
		إعداد رؤية وطنية لمؤسسات المجتمع المدني حول شكل العدالة المطلوبة فلسطينياً	تم بمشاركة عدد من المؤسسات الأهلية العاملة في مجال القانون وحقوق الإنسان	سوف يتم تداول الرؤية مع باقي مؤسسات المجتمع المدني بهدف إقرارها

الأهداف المرحلية	المخرجات	الأنشطة المخططة	النشاطات المنفذة	ملاحظات
		عقد جلسة استماع لمستوحي أركان العدالة حول الرؤية الوطنية لأركان العدالة	لم يتم	لارتباطها بالمؤتمر الوطني الذي تم تأجيله بناء على توصية ممثلي مؤسسات المجتمع المدني والمتعلقة بالرؤية
		عقد جلستي استماع لمستوحي هيئة التقاعد وصندوق الأيتام	تم عقد ثلاث جلسات استماع في غزة والضفة	43 مشاركاً
		عقد دورتين تدريبيتين للمنظمات الأهلية حول مهارات تنظيم جلسات الاستماع	تم عقد دورتين في رام الله وغزة	46 مشاركاً
6. أنظمة ووحدات الشكاوى في المؤسسات العامة مطورة ومفعلة		تطوير نظام شكاوى ودليل إجراءات في الهيئات المحلية والضغط باتجاه تبنيها من قبل الجهات المرجعية	تم تطوير النظام والدليل بالتعاون مع الهيئات المحلية في الخليل ونابلس وأريحا والرام	شارك 43 شخصاً في مناقشة النظام والدليل
		عقد دورة تدريبية للعاملين في الهيئات المحلية حول نظام ودليل الشكاوى	تم عقد الدورة لمدراء وموظفي وحدات الشكاوى، والعلاقات العامة وعلاقات الجمهور في الهيئات المحلية	18 مشاركاً

ملاحظات	النشاطات المنفذة	الأنشطة المخططة	المخرجات	الأهداف المرحلية
30 مشاركاً	تم عقد الدورتين	عقد دورتين تدريبيتين للعاملين في وحدة الشكاوى في مجلس القضاء الأعلى		
57 مشاركاً	تم عقد دورتين تدريبيتين في الضفة وغزة	عقد دورتين للعاملين في وحدات الشكاوى في المؤسسات العامة		
سوف يتم توزيع الدليل الاسترشادي الخاص بالشكاوى على مراكز الاستعلامات في المحاكم في العام 2012(3000 نسخة)	تم تأسيس وحدة للشكاوى في مجلس القضاء الأعلى بالتوازي مع تطوير دليل خاص بعمل الوحدة	تطوير دليل شكاوى لمجلس القضاء الأعلى وإطلاق حملة توعوية حوله		

ملاحظات	النشاطات المنفذة	الأنشطة المخططة	المخرجات	الأهداف المرحلية
تم تقديم نموذج متطور للعمل عليه في الدائرة	تم عقد 5 اجتماعات مكثفة مع الدائرة بمشاركة 3 قضاة لتطوير التقرير السنوي الخاص بهم	توفير المساعدة الفنية لإدارة التفتيش في مجلس القضاء لإعداد تقرير سنوي عن أعمالها	7. أنظمة الرقابة في القطاع العام مطورة ومفعلة	
بالتعاون مع الهيئات المستهدفة: الخليل ونابلس وأريحا والرام	- تم إعداد النظام - تم تقديم الإسناد الفني للهيئات المستهدفة لمساعدتها في تطبيق النظام	إعداد نظام وحدات رقابة داخلية خاص بالهيئات المحلية		
شارك 15 موظفاً وعضو مجلس بلدي	تم عقد الدورة للعاملين في وحدات الرقابة الداخلية في الهيئات المحلية.	عقد دورة تدريبية للعاملين في وحدات الرقابة الداخلية للهيئات المحلية حول نظام ودليل الرقابة الداخلي		

ملاحظات	النشاطات المنفذة	الأنشطة المخططة	المخرجات	الأهداف المرحلية
40 مشاركاً	تم عقد دورتين تدريبيتين في غزة للمحامين والأكاديمين	عقد دورتين تدريبيتين حول آليات الرقابة على السلطة القضائية		
104 مشاركين تم تخصيص الدورة الثالثة للتعريف والتوعية بنظام التدقيق المالي المعدل للفئة المستهدفة نفسها بناء على طلب من وزارة المالية.	تم عقد 3 دورات حول الموضوع في كل من غزة والضفة واستهدف مدراء وحدات الرقابة في المؤسسات العامة الوزارية	عقد دورتين تدريبيتين حول مفهوم وآليات الرقابة للعاملين في المؤسسات العامة والمؤسسات الرقابية الرسمية		
24 مشاركاً	عقدت ورشة توعية استهدفت الإعلاميين في منطقتي بيت لحم والخليل	عقد ورشة توعية للإعلاميين والناشطين الشباب حول الإعلام الاجتماعي حول حق الوصول إلى المعلومات	8. حق المواطنين وقدرتهم في الوصول إلى المعلومات والسجلات العامة مطبق	



## في خطوة لتعزيز منظومة المساءلة في عمل السلطة القضائية

### رئيس مجلس القضاء الأعلى: "نحن فخورون بتأسيس وحدة شكاوى في مجلس القضاء الأعلى"



تخضع السلطة القضائية، كالسلطتين التشريعية والتنفيذية، للمساءلة الرسمية والمجتمعية في إطار الفصل المتوازن في السلطات الذي أكد عليه القانون الأساسي الفلسطيني، وذلك بما لا يتعارض مع مفهوم الاستقلالية والشخصية الاعتبارية وهيبة السلطة القضائية وما هو منصوص عليه في القوانين والتشريعات الفلسطينية. إلا أن نتائج التقرير الذي أعدته أمان، حول منظومة المساءلة في عمل مجلس القضاء الأعلى بشكل عام وحول دور دائرة التفتيش القضائي بشكل خاص، قد أشارت إلى ضعف عملية وآليات استقبال ومعالجة الشكاوى داخل مجلس القضاء الأعلى. في ورشة العمل التي عقدت لمناقشة نتائج التقرير المذكور، أكد المشاركون على أهمية مؤسسة وحدة الشكاوى من خلال إصدار تعليمات واضحة بشأنها وإعداد أنظمة عمل تنظم إجراءات عملها إضافة إلى تنمية قدرات العاملين في الوحدة.

هذه التوصية قوبلت بالاستجابة من قبل رئيس مجلس القضاء الأعلى المستشار فريد الجلاذ، حيث عبر عن ترحيبه واستعداد المجلس للتعاون مع أمان لإنشاء الوحدة وتنمية قدرات كادرها. على ضوء ما

سبق وبالتعاون الحثيث بين الطرفين، قامت أمان بإعداد نظام خاص ودليل شامل

لإجراءات استقبال الشكاوى وآليات التعامل معها ومتابعتها. كما قامت بتنفيذ برنامج تدريبي مكثف استهدف 24 موظفاً من جميع دوائر مجلس القضاء الأعلى ذات العلاقة بعمل الوحدة المنشأة، حول النظام المعد، وتدريب عملي تطبيقي لكيفية استقبال الشكاوى ودراستها ومتابعتها. وقد قامت مؤسسة أمان بذلك مستفيدة من الخبرة الجيدة التي راكمتها في استقبال ومتابعة شكاوى المواطنين على مدار السنوات الثلاث الأخيرة من خلال العمل في مركز المناصرة والإرشاد القانوني.

وبهدف إعلام الجمهور الفلسطيني بالوحدة الجديدة قامت أمان بإطلاق حملة إعلامية ضخمة شملت بث حلقة تلفزيونية خاصة حول الوحدة شارك فيها رئيس مجلس القضاء الأعلى ومفوض أمان لمكافحة الفساد، إضافة إلى لوحات شوارع وومضات إذاعية لحث المواطنين على الاستفادة من خدمات هذه الوحدة. كما شملت الحملة تركيب صناديق للشكاوى في جميع مقرات المحاكم الفلسطينية، ولوحات تعريفية شملت دليل الشكاوى الموجه للمواطن والذي يحتوي على توضيحات لكيفية تقديم الشكاوى ومتابعتها مع الطرف ذي العلاقة في وحدة الشكاوى.

ترى مؤسسة أمان في هذا الإنجاز ترجمة فعلية لمفهوم حق المواطن بالمساءلة، وتوضيحاً لمفهوم الاستقلالية، وتأكيداً على مبدأ سيادة القانون.

## في خطوة الأولى من نوعها على صعيد عالمي: رئيس الوزراء يعلن استعداد وزارته لربط أمان بالنظام المالي للسلطة الفلسطينية للاطلاع على الإنفاق والإيرادات اليومية

على هامش احتفال الشفافية الذي عقده أمان بمناسبة اليوم العالمي لمكافحة الفساد في كانون أول 2011، أعلن رئيس الوزراء بصفته وزيراً للمالية ربط أمان بالنظام المالي للسلطة، وذلك بهدف تمكين منظمات المجتمع المدني والمواطنين من الاطلاع على العمليات المالية للسلطة بشكل يومي. وعليه، ستباشر أمان بوضع خطة عمل لإنشاء وحدة للرقابة على الموازنة العامة وتخصيص الموارد البشرية المدربة لكي تتمكن هذه الوحدة من تحليل الموازنة والعمليات ذات العلاقة وذلك لاستخدام نتائجها وتوصياتها في حملات الضغط لغرض الإصلاح المالي وتعزيز منظومة النزاهة والشفافية والمساءلة.

يأتي هذا ضمن جهود أمان الرامية لتعزيز منظومة النزاهة والشفافية والمساءلة في إدارة المال العام، التي كان من ثمارها كذلك إنشاء الفريق الأهلي لدعم شفافية الموازنة العامة بعضوية عدد من المنظمات الأهلية القطاعية الفلسطينية في نهاية العام 2009 بهدف تعزيز الشفافية المالية في إعداد الموازنة العامة وإطلاع المواطنين عليها، والرقابة على النفقات والإيرادات العامة، ومساءلة الجهة المختصة حولها. عملت مؤسسة أمان خلال الفترة الماضية على تمكين الفريق الأهلي وبناء قدراته في مجال تحليل الموازنة العامة وشارك أعضاؤه في جلستي المساءلة لوزير المالية في العامين 2010 و 2011.

وانطلاقاً من إيمان الفريق الأهلي ومؤسسة أمان بضرورة اطلاع المواطن على الموازنة العامة والمشاركة في إعدادها ليتمكن من متابعة إدارة الإنفاق الحكومي والمال العام، ونظراً لكون الموازنة العامة بشكلها الكامل لا تمكن المواطن من الحصول

على المعلومات بشكل سهل وسلس وبسيط، مارس الفريق الأهلي حملة ضغط لإصدار موازنة المواطن بالاستناد إلى التجارب المشابهة في العالم. وقد نجح الفريق في حملته حيث أصدرت وزارة المالية أول موازنة مواطن في العام 2011، والتي تعتبر أحد العناصر الأساسية التي تضمن شفافية الموازنة العامة.

تجدر الإشارة إلى تعزيز التعاون بين الفريق الأهلي ووزارة المالية، حيث شارك مدير عام الموازنة العامة في اجتماع الفريق الأهلي لمناقشة ملاحظات الفريق على الموازنة العامة وموازنة المواطن، وتم الأخذ بملاحظات الفريق لتطوير موازنة المواطن للعام القادم. ويذكر أن وزير المالية قد أكد خلال مؤتمر أمان السنوي السابع على أهمية موازنة المواطن واستعداد وزارته لإصدارها بشكل سنوي.

### في إشارة لتحسين الإرادة السياسية للأحزاب في تعزيز نظام النزاهة الوطني: الأحزاب السياسية والفصائل والقوى الفلسطينية توقع على وثيقة مبادئ سلوكية تنظم عملها



شكل توقيع "وثيقة مبادئ سلوكية للفصائل والقوى والأحزاب السياسية الفلسطينية" من قبل هذه الفصائل والقوى والأحزاب حدثاً تاريخياً، حيث أنه كان من الصعب في الفترة السابقة منذ العام 2006 وحتى توقيع هذه المدونة أن تتفق هذه الفصائل على توقيع أية وثيقة، وذلك نتيجة الانقسام الداخلي الذي عاشته وتعيشه هذه الفصائل منذ ذلك الحين، وخاصة الحركتان الرئيستان فتح وحماس، إضافة إلى أن هذه الأحزاب عملت ولا تزال تعمل في ظل استمرار الاحتلال الإسرائيلي منذ عودة قياداتها مع نشوء السلطة الوطنية العام 1994.

وتأتي هذه الوثيقة لتكون حجر الأساس في بناء علاقة قوية بين الفصائل والقوى السياسية وتعزيز الثقة المتبادلة بينها، إضافة إلى تعزيز مكانة العمل الحزبي ومفهومه وأهميته وتوجيهه نحو الصالح العام والأهداف الوطنية العليا من خلال تعزيز منظومة النزاهة والشفافية والمساءلة في عمل الأحزاب كأحد أعمدة نظام النزاهة الوطني.

لم يأت هذا الحدث صدفة، بل جاء تتويجاً لسلسلة من الجهود المتتالية كان آخرها إنشاء ائتلاف فلسطيني في العام 2010 للدفاع عن حق التجمع والتنظيم في فلسطين، والذي يتشكل في عضويته من ممثلين عن الأحزاب السياسية والمنظمات الأهلية والنقابات العمالية. وقد عملت مؤسسة أمان، بصفتها سكرتاريا الائتلاف، على تعزيز وحماية الحق في التجمع والتنظيم في فلسطين والتي تخص هذه الفئات الثلاث، وفي مقدمتها الأحزاب السياسية، حيث تم إعداد مسودة وثيقة سلوكية نابعة من الحاجة الفلسطينية أجمع عليها ممثلو الأحزاب والفصائل في ظل غياب قانون للأحزاب ينظم عملها، إضافة إلى عدم وجود أية وثيقة سلوكية تنظم العلاقات بين أعضائها وبين الحركات والأحزاب الأخرى وفئات المجتمع الأخرى، حيث تم تطوير هذه الوثيقة بمشاركة ممثلي معظم الأحزاب والفصائل وصولاً إلى صيغتها النهائية والتي أخذت بعين الاعتبار الحالة الفلسطينية الخاصة المتمثلة بوجود الاحتلال الإسرائيلي.

وقد تم التوقيع على الوثيقة، خلال احتفال الشفافية والذي تعقده أمان بمناسبة اليوم العالمي لمكافحة الفساد، من قبل الفصائل والأحزاب التالية: حركة المقاومة الإسلامية (حماس)، حركة التحرير الوطني الفلسطيني (فتح)، الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، حزب الشعب، المبادرة الوطنية الفلسطينية، الاتحاد الديمقراطي الفلسطيني (فدا)، جبهة التحرير الفلسطينية، جبهة النضال الشعبي، الجبهة العربية الفلسطينية، والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين - القيادة العامة.

## على ضوء لقاء بؤري حول الشفافية في الشركات المساهمة العامة: إطلاق سلسلة من النشاطات لتطبيق قواعد الحوكمة في الشركات المساهمة العامة



قامت أمان بإعداد ورقة عمل متخصصة حول موضوع الشفافية في عمل مجالس إدارات الشركات المساهمة العامة في فلسطين بشكل عام، وموضوع مكافآت أعضاء مجالس إدارة الشركات وآليات تجنب تضارب المصالح في عملهم بشكل خاص. طرحت ورقة العمل للنقاش بحضور عدد من الخبراء الفلسطينيين في مجال إدارة الشركات المساهمة العامة، وهيئة سوق رأس المال، وسلطة النقد الفلسطينية. وقد خلص اللقاء إلى اعتبار تطبيق قواعد مدونة حوكمة الشركات الحل للقضاء على الإشكاليات الحالية التي تضعف منظومة النزاهة والشفافية والمساءلة في هذه الشركات، وإلى أن تفعيل عملية تطبيق هذه المدونة يقع على عاتق فريق الحوكمة الوطني والذي يضم في عضويته أمان.

على ضوء هذه التوصية، عقدت أمان وهيئة سوق رأس المال عدة لقاءات نتج عنها إطلاق خطة عمل لتفعيل تطبيق قواعد الحوكمة في الشركات المساهمة العامة، وتشمل الخطة عقد العديد من اللقاءات التوعوية والتدريبية في مجالات محددة من الحوكمة وذلك استناداً إلى الأولويات والاحتياجات الآنية والإمكانات المتوفرة لدى الشركات المساهمة العامة. إضافة إلى ذلك بدأ العمل على إعداد دليل استرشادي لمساعدة الشركات على تطبيق المدونة.

## الهدف الإستراتيجي الثالث: إنفاذ فاعل لتشريعات واتفاقيات مكافحة الفساد والحد من الإفلات من العقاب.

الأهداف المرحلية	المخرجات	الأنشطة المخططة	النشاطات المنفذة	ملاحظات
تعزيز البيئة القانونية المناوئة للفساد	1. الاتفاقيات الثنائية والدولية بشأن التعاون الدولي لتسليم المجرمين والتعاون القضائي والدولي وتجميع واسترداد المسروقات مفعلة وملتزم بها	إعداد دليل استرشادي بهذا الشأن	تم إعداد مسودة الدليل	سيتم تطوير الدليل بالتعاون مع هيئة مكافحة الفساد خلال العام 2012
		عقد ورشتين توعويتين حول UNCAC للعاملين في قطاع العدالة	تم عقد الورشتين لطلبة المعهد القضائي الفلسطيني	20 مشاركاً
	2. أربعة تشريعات ذات علاقة بالفجوة التشريعية التي أشارت إليها دراسة ال UNCAC والمتعلقة بمكافحة الفساد	مراجعة وتطوير التشريعات الأربعة ذات العلاقة بمكافحة الفساد والتعبئة والمناصرة لإقرارها وإعداد مذكرات قانونية حولها وطباعتها وتوزيعها	تم إعداد نظام إقرار الذمة المالية، ونظام منع تضارب المصالح، ونظام حماية الشهود والمبلغين، ونظام مالي وإداري لمجلس القضاء الأعلى	
المشاركة الفاعلة في إعداد ومراقبة الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد.	3. الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد معدة	تقديم الإسناد لهيئة مكافحة الفساد لإعداد الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد	- تم تزويد الهيئة بمسودة الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد التي أعدها مؤسسة أمان والفريق الوطني - شاركت أمان في يوم العمل الذي نظمته الهيئة لمناقشة مسودة الاستراتيجية	

## البداية بإعداد استراتيجية وطنية لمكافحة الفساد

أشارت مؤسسة أمان في تقرير الفساد السنوي 2010 إلى أن الأطراف الرسمية التي عملت طيلة العام 2010 على موضوع مكافحة الفساد تفتقر إلى استراتيجية وطنية لمكافحة الفساد، وأنها لا تمتلك خطة وطنية معتمدة ومعلنة للعام 2010، مما جعل جهود هذه الأطراف، على أهميتها، مبادرات مبعثرة غير مكتملة النتائج. ولم تنكر هيئة مكافحة الفساد هذا الأمر (وهي التي يقع على عاتقها وضع استراتيجية وطنية لمكافحة الفساد)، إذ أعلنت خلال مؤتمر أمان السنوي 2010 على لسان رئيسها أنها ستطور مثل هذه الاستراتيجية بالتعاون مع مؤسسة أمان وأطراف أخرى بالاعتماد على ما طورته مؤسسة أمان بهذا الخصوص، الأمر الذي أكد وعزز دور أمان كبيت الخبرة في مجال مكافحة الفساد وعكس المصداقية والمهنية التي تتمتع بها. قامت هيئة مكافحة الفساد، تطبيقاً لما أعلنته خلال المؤتمر، بإعداد مسودة أولية للاستراتيجية وقامت بدعوة ممثلي القطاعات المختلفة للمشاركة في يوم عمل لمناقشة وتطوير الاستراتيجية، حيث مثلت أمان مؤسسات المجتمع المدني في هذا اللقاء. من المتوقع الانتهاء من إعداد الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد خلال النصف الأول من العام 2012.

على صعيد آخر، وعلى ضوء التطورات والتحويلات التي تشهدها المنطقة العربية واستخلاصاً للدروس والعبر، والتي من بينها أهمية ردع الفاسدين ومنعهم من الاستيلاء على الأموال العامة، أطلقت أمان حملة ضغط للبدء بتطبيق قانون مكافحة الفساد، خاصة ما يتعلق بإقرار الذمة المالية تحت شعار "من أين لك هذا؟". وقد لاقت الحملة ترحيب العديد من الأطراف الرسمية والجمهور الفلسطيني الذي تفاعل مع الحملة وشجعها.

بدورها، قامت هيئة مكافحة الفساد بوضع خطة لتطبيق القانون واعتماد النموذج الخاص بإقرار الذمة المالية وتحديد الفئات المستهدفة وحصرها بالمكلفين. وتجدر الإشارة إلى أن قانون مكافحة الفساد يلزم المسؤولين الذين يخضعون لأحكام القانون بتقديم الذمة المالية، إلا أن الآلاف منهم لم يتقدموا بإقرار بدمهم المالية، وكان السبب عائداً إلى عدم جاهزية هيئة مكافحة الفساد للبدء بتطبيق هذه الخطوة. كما منح القانون هيئة مكافحة الفساد صلاحية حفظ جميع إقرارات الذمة المالية وفحصها وطلب أية بيانات أو إيضاحات تتعلق بها. وتكمن أهمية هذا الأمر في سؤال المسؤولين الخاضعين لأحكام القانون والواجب عليهم تقديم إقرار بدمهم المالية بين فترة وأخرى، مما يفعل مبدأ "من أين لك هذا؟".

الهدف الاستراتيجي الرابع: توفير مصادر المعرفة حول واقع الفساد والنزاهة في المجتمع الفلسطيني لصناع القرار:

ملاحظات	النشاطات المنفذة	الأنشطة المخططة	المخرجات	الأهداف المرحلية
تم طباعة وتوزيع 1000 نسخة من تقرير الفساد 2010 باللغتين العربية والإنجليزية	تم إعداده وإطلاقه في المؤتمر السنوي	إعداد تقرير الفساد السنوي 2010	1. تقرير الفساد السنوي منشور ومتوفر لجميع الأطراف المعنية ومناقش على مستوى وطني	التأثير على صناع الرأي العام والمهتمين من قيادات المجتمع لدعم وتعميم مبادرات مواجهة الفساد
سيتم إطلاقه في العام 2012	تم البدء بجمع وتحليل المعلومات الخاصة بالتقرير	إعداد تقرير الفساد السنوي 2011		
40 مشاركاً في الضفة وغزة، للمزيد الاطلاع على الرابط: <a href="http://www.aman-palestine.org/amanConf2011.htm">http://www.aman-palestine.org/amanConf2011.htm</a>	تم عقد المؤتمر السابع تحت شعار "الانقسام وضعف الإرادة السياسية غيبا المساءلة الشعبية"	عقد مؤتمر أمان السنوي السابع		



الأهداف المرحلية	المخرجات	الأنشطة المخططة	التشاطات المنفذة	ملاحظات
		إعداد 7 تقارير وأوراق عمل متخصصة لصالح تقرير الفساد 2010 و 2011	<ul style="list-style-type: none"> <li>- تم إعداد 7 تقارير وأوراق العمل التالية:</li> <li>- واقع النزاهة والشفافية في القطاع الأهلي الفلسطيني</li> <li>- القضاء الشرعي في فلسطين</li> <li>- النزاهة والشفافية في منح الجواز الدبلوماسي لكبار المسؤولين</li> <li>- واقع النزاهة والمساءلة والشفافية في قطاعي الأدوية والأغذية</li> <li>- مؤشرات الفساد السياسي في فلسطين</li> <li>- ورقة نقدية لقانون مكافحة الفساد.</li> <li>- التحرش الجنسي في المؤسسات العامة</li> </ul>	سيتم الانتهاء من طباعة التقارير والاوراق خلال عام 2012 حسب المخطط
	2. مؤشر النزاهة مطوّر ومطبّق	تطوير مؤشر النزاهة والشفافية في العمل العام الفلسطيني	تم	ستتم طباعة ونشر نتائج المؤشر خلال العام 2012
	3. 17 دراسة وتقرير وورقة عمل حول إدارة الشأن والمال العام معقدة ومنشورة	إعداد تقرير حق الوصول إلى المعلومات في السلطة القضائية	<ul style="list-style-type: none"> <li>- تم إعداد التقرير</li> <li>- تمت مناقشة نتائج التقرير خلال ورشة عمل.</li> </ul>	30 ممثلاً عن مؤسسات المجتمع المدني والسلطة القضائية والصحفيين ونقابة الصحفيين شاركوا في الورشة

ملاحظات	النشاطات المنفذة	الأنشطة المخططة	المخرجات	الأهداف المرحلية
1000 نسخة 25 مشاركاً	- تم إعداد التقرير وتم إعداد مذكرة بهذا الشأن - تم عقد ورشة عمل لمناقشته بمشاركة الأطراف ذات العلاقة وممثلي مؤسسات المجتمع المدني وأكاديميين	إعداد تقرير حول الإطار القانوني الناظم لأطراف العدالة وصياغة مذكرة تنظم العلاقة بينها		
1000 نسخة 25 مشاركاً	تم إعداد التقرير وطباعته بعد مناقشته في ورشة عمل بمشاركة الفئات ذات العلاقة بموضوع التقرير	إعداد تقرير إحصائي وتحليلي بشأن جرائم الفساد الاقتصادية		
1000 نسخة 25 مشاركاً في الورشة	تم إعداد التقرير وطباعته بعد مناقشته في ورشة عمل بحضور الجهات ذات العلاقة بموضوع التقرير	إعداد تقرير الناظم لعمل المعهد القضائي		
1000 نسخة - 21 مشاركاً	تم إعداد التقرير ومناقشته خلال جلسة استماع لرئيس ديوان الموظفين العام	إعداد تقرير حول منظومة النزاهة والشفافية والمساءلة في تعيينات وشغل وظائف الفئات العليا		
1000 نسخة - 21 مشاركاً	تم إعداد التقرير ومناقشته خلال جلسة استماع لرئيس هيئة التقاعد وذلك في غياب رقابة المجلس التشريعي عليها	إعداد تقرير لمراقبة الالتزام باتفاقية UNCAC بالتركيز على منظومة النزاهة والشفافية والمساءلة في إدارة صندوق التقاعد وصندوق الأيتام		

ملاحظات	النشاطات المنفذة	الأنشطة المخططة	المخرجات	الأهداف المرحلية
سيتم نشر التقرير خلال 2012 حسب المخطط	تم إعداد تقرير حول منظومة النزاهة والشفافية في إدارة المساعدات الإنسانية في قطاع غزة	إعداد تقرير حول منظومة النزاهة والشفافية والمساءلة في إدارة المساعدات الإنسانية في قطاع غزة		
سيتم مناقشة التقرير ونشره في الربع الأول من العام 2012 حسب المخطط	تم إعداد مسودة التقرير	إعداد تقرير حول الفساد في القطاع الخاص		
1000 نسخة 30 مشاركاً	تم إعداد التقرير ومناقشته مع ذوي العلاقة من ممثلي البلديات ووزارة الحكم المحلي ونقابة المهندسين واتحاد المقاولين ووزارة الأشغال العامة وبيكار	إعداد تقرير حول منظومة النزاهة والشفافية والمساءلة في منح تراخيص البناء وشق الطرق		
- 1000 نسخة	تم إعداد تقرير حول استراتيجيات مكافحة الفساد في خطة الإصلاح والتنمية 2008-2011 بالتركيز على قطاع الحكم	إعداد تقرير تقييمي للمخطط الوطنية ذات العلاقة بمكافحة الفساد والإصلاح		
سوف يتم إطلاقها في العام 2012	تم إعداد مسودة الدراسة	إعداد دراسة حول حق الوصول إلى المعلومات: الفجوات ما بين الممارسة الفعلية والإطار القانوني		
	تم إعداده بعد الرقابة على الانتخابات ورفع التقرير لوزارة الاقتصاد الوطني	إعداد تقرير حول انتخابات الغرف التجارية والصناعية والزراعية		

الأهداف المرحلية	المخرجات	الأنشطة المخططة	النشاطات المنفذة	ملاحظات
		إعداد تقرير حول النزاهة والشفافية والمساءلة في لجنة الانتخابات المركزية	لم يتم	تم التأجيل بسبب إلغاء الانتخابات المحلية
		إعداد تقرير استناداً لمعلومات تم توفيرها من خلال الشكاوى التي وصلت لمركز المناصرة والإرشاد القانوني	إعداد تقريرين وهما التهرب الضريبي، والنزاهة والشفافية والمساءلة في أعمال الشركات المساهمة العامة	- 500 نسخة من كل تقرير
		إعداد تقرير إحصائي وتحليلي حول الشكاوى التي وصلت إلى أمان في العام 2010	تم إعداد ونشر التقرير	- 500 نسخة
		إعداد تقرير حول دور دائرة التفتيش القضائي كجهة رقابية على السلطة القضائية	تم إعداد التقرير ومناقشته في ورشة عمل مع الجهات ذات العلاقة بموضوع التقرير	- 1000 نسخة - 25 مشاركاً
		تطوير تقرير استقصائي حول الموظف الوهمي	لم يتم الانتهاء منه	بانتظار البيانات الرقمية من ديوان الموظفين
	4. استطلاع للرأي العام حول حالة الفساد في العام 2011	إجراء استطلاع رأي حول الفساد في المجتمع الفلسطيني خلال العام 2011	تم إجراء استطلاع الرأي كما تمت طباعة ونشر استطلاع الرأي عن العام 2010	- 1000 نسخة من استطلاع 2010

رئيس ديوان الموظفين العام:

## تقرير أمان حول النزاهة والشفافية في التعيينات سيكون مرجعاً مهماً في تطوير قانون الخدمة المدنية

تتميز معظم المؤسسات العامة غير الوزارية بتمتعها بالاستقلالية المالية والإدارية في عملها من ناحية وبعملية تعيين مدراءها ومساءلتهم من ناحية أخرى، وتعتمد عملية مساءلة مسؤولي هذه المؤسسات بشكل كبير على المجلس التشريعي.

في ظل الانقسام السياسي، والذي غيب دور المجلس التشريعي، برزت أهمية ودور مؤسسات المجتمع المدني في الرقابة على إدارة الشأن العام. ففي العام 2010 أشار تقرير الفساد السنوي الصادر عن أمان إلى أن غياب الرقابة التشريعية والمجتمعية أضعفت بشكل كبير منظومة المساءلة في المجتمع الفلسطيني.

قامت أمان بإعداد مجموعة من التقارير بهدف تشخيص مدى مناعة نظام النزاهة في المؤسسات العامة في مواجهة الفساد والخروج بتوصيات تطبيقية عملية لتذليل التحديات والصعوبات. ولم يكن ذلك بديلاً عن المجلس التشريعي، أو احتلالاً لدوره، بل شكّل مساهمة في تعزيز منظومة المساءلة وتفعيلاً للرقابة المجتمعية.

كان ديوان الموظفين العام ومؤسستي الرئاسة ورئاسة الوزراء من بين المؤسسات المستهدفة خلال العام 2011، وذلك بالتركيز على تشخيص منظومة النزاهة والشفافية في تعيينات الفئة العليا في السلطة الوطنية الفلسطينية.

أظهر التقرير، والذي نوقش خلال جلسة استماع لرئيس ديوان الموظفين العام، بشكل جليّ خللاً في إدارة هذه العملية، وبشكل خاص ما يتعلق منها بمعايير الاختيار والتنسيب في عملية التعيين، ووضع التقرير مجموعة من التوصيات العملية لإصلاح وتدارك هذا الخلل.

وقد أشاد رئيس الديوان بمهنية التقرير ونتائجه وتوصياته، وأعلن أن التقرير سيكون أحد أهم المراجع التي سيستند إليها الديوان في عملية تطوير قانون الخدمة المدنية، وبشكل خاص المواد المتعلقة بعملية التعيينات وصلاحيات كل طرف في هذه العملية. وقد تمت ترجمة ما أعلن عنه رئيس الديوان عملياً من خلال انضمام أمان لعضوية اللجنة التي قام بتشكيلها لمراجعة وتطوير قانون الخدمة المدنية.

## التعاون والتنسيق والتشبيك:

كان العام 2011 حافلاً بالإنجازات على صعيد التعاون والتشبيك والتنسيق، حيث عزز الائتلاف علاقاته التنسيقية والتشبيكية مع شركائه من المؤسسات الأهلية القاعدية والوطنية، إضافة إلى المؤسسات الحكومية والدولية، بهدف بناء الدعم المتزايد لموضوع مكافحة الفساد، وللحفاظ على دوره الريادي في هذا المجال.

## التعاون مع المؤسسات الأهلية:

سعت مؤسسة أمان على مدار العام إلى تطوير إستراتيجية اتصال جديدة مع المنظمات الأهلية تنسجم مع التوجه العام للمؤسسة بهدف تشجيع

هذه المؤسسات على الانخراط في جهود مكافحة الفساد من ناحية، وتطوير منظومة الحكم الصالح، خاصة النزاهة والشفافية والمساءلة والمسؤولية الاجتماعية، في عملها من ناحية أخرى. فقد قامت أمان من خلال برنامج المنح الذي تنفذه للسنة الثانية على التوالي بتوقيع اتفاقيات شراكة ودعم مع اثنتي عشرة مؤسسة أهلية في الضفة الغربية وقطاع غزة، وهذه المؤسسات هي: جمعية نبراس الأجيال الشبابية في بيت لحم، والمركز الفلسطيني للاتصال الجماهيري في الخليل، والمركز الفلسطيني لقضايا السلام والديمقراطية في جنين، ومركز شمس ومؤسسة بيالارا ومركز إبداع المعلم في رام الله، ومركز الحياة لتنمية المجتمع المدني وجمعية اللد الخيرية في نابلس، والمركز النسوي في مخيم شعفاط، إضافة إلى معهد دراسات التنمية ومركز الصداقة والهيئة الأهلية في قطاع غزة. ومن المخطط أن تقوم أمان بتوقيع اتفاقيات شراكة ودعم مع اثنتي عشرة مؤسسة أهلية أخرى خلال العام 2012. هدف البرنامج إلى تنفيذ مشاريع ومبادرات خلاقة من قبل المؤسسات الشريكة بما يساهم في توسيع قاعدة المستهدفين والمنخرطين في جهود مكافحة الفساد.



## التعاون مع السلطة التنفيذية:

واصلت أمان تعزيز وتوثيق علاقتها بالحكومة من خلال التواصل المباشر والتبادلية المبنية على الاحترام وتقدير دور الطرفين في مكافحة الفساد. وقد أثمر هذا التواصل في إعلان رئيس الوزراء الدكتور سلام فياض استعداد وزارته ربط أمان بالنظام المالي للسلطة الفلسطينية بما يمكن مؤسسات المجتمع المدني من الاطلاع والرقابة على النفقات والإيرادات العمومية بشكل يومي ومفصل مدعمة بكافة المستندات. وعلى صعيد آخر تعاونت مؤسسات القطاع العام في توفير المعلومات لباحثي أمان، كما قام العديد منها بتقديم ردود على المراسلات الخاصة بشكاوى الفساد الواردة لمركز المناصرة والإرشاد القانوني.

## التعاون مع السلطة القضائية:

واصلت أمان تعزيز علاقات التعاون مع أركان العدالة من خلال مشروع "تعزيز استقلالية وفعالية السلطة القضائية" الممول من الاتحاد الأوروبي، حيث نفذت أمان بالتعاون مع مجلس القضاء الأعلى ومعهد التدريب القضائي ووزارة العدل والنيابة العامة سلسلة من النشاطات. وكان من هذه النشاطات، على سبيل المثال، إعداد نظام خاص بعمل وحدة الشكاوى في مجلس القضاء الأعلى، وإعداد دليل شامل حول إجراءات استقبال الشكاوى وآليات التعامل معها ومتابعتها. كما تم إعداد نظام إداري ومالي لمجلس القضاء الأعلى، إضافة إلى إعداد ونشر ستة تقارير تتناول مناعة السلطة القضائية للفساد والعلاقة بين أركان العدالة.

## التعاون مع القطاع الخاص:

انطلاقاً من الاستراتيجية الشاملة والمتكاملة لمكافحة الفساد، سعت أمان خلال العام 2011 إلى بناء تدخلات واستراتيجيات تستهدف القطاع الخاص، بصفته أحد أعمدة نظام النزاهة الوطني الذي تسعى إليه أمان. في هذا الإطار قامت أمان بتعزيز علاقاتها مع المؤسسات الرقابية والشركات المساهمة العامة من أجل تفعيل تطبيق قواعد الحوكمة الرشيدة، ومن بين هذه المؤسسات: هيئة سوق رأس المال، سلطة النقد، مراقب الشركات في وزارة الاقتصاد الوطني، معهد الحوكمة، جمعية مدققي الحسابات، المجلس التنسيقي لمؤسسات القطاع الخاص، جمعية رجال الأعمال، اتحاد الصناعات الفلسطينية، اتحاد شركات التأمين، هيئة البنوك واتحاد الغرف التجارية والصناعية والزراعية.

## التعاون مع هيئة مكافحة الفساد:

واصلت أمان تعاونها مع هيئة مكافحة الفساد، وذلك من خلال تنسيق الجهود لتنفيذ الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد. وفي هذا الصدد، أطلقت أمان حملة وطنية تشمل مجموعة من النشاطات المتعلقة بتفعيل القانون الخاص بإقرار الذمة المالية من قبل المسؤولين، وضرورة اتخاذ هيئة مكافحة الفساد الخطوات العملية لمتابعتها والتحقق منها، وذلك لتحسين فلسطين من الإثراء غير المشروع وتسهيل ملاحقة المخالفين واسترداد الأموال المنهوبة.

## التعاون الإقليمي والدولي:

واصلت أمان حرصها على استمرارية التشبيك وتبادل الخبرات مع عدد من الشبكات والمنظمات الإقليمية والدولية، وكان أبرز ما حققته أمان خلال العام 2011 في هذا المجال:

**المشاركة في النشاطات الإقليمية والدولية:** شاركت أمان في اجتماع شبكة المساءلة العربية في الأردن، إضافة إلى أربعة اجتماعات ومؤتمرات متعلقة بالجهود المتصلة بمكافحة الفساد في المنطقة العربية، منها المؤتمر الثالث للشبكة العربية للنزاهة ومكافحة الفساد، ومؤتمر إقليمي حول تفعيل الالتزامات بشأن مكافحة الفساد في الممارسة، إضافة إلى ورشة عمل منظمة "برلمانيون عرب ضد الفساد". كما شاركت أمان في عدد من ورشات العمل والاجتماعات التشاورية التي عقدها الاتحاد الأوروبي.

**المشاركة في نشاطات منظمة الشفافية الدولية:** شاركت أمان في مؤتمر إقليمي في بيروت حول الإصلاح المؤسسي في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ومناقشة إستراتيجية منظمة الشفافية الدولية 2015، إضافة إلى حضور اجتماع العضوية والاعتماد السنوي في برلين. هذا وقد ساهمت أمان في بلورة فكرة المشاريع التي ستنفذها منظمة الشفافية الدولية في المنطقة العربية، وباشرت بتنفيذ مشروع مكافحة الفساد من خلال المعلومات والتشبيك الفعّال الذي ينفذ في أربعة بلدان عربية بما فيها فلسطين.

**استقبال وفد من وكالة الغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين - الأونروا في مقرها، وقد اتفق الطرفان في هذا اللقاء على**



استهداف الوكالة في التقارير الرقابية التي تعدها أمان، كما تمت دعوة أمان للمشاركة في عملية التقييم التي تقوم بها الوكالة تمهيداً لوضع إستراتيجية شاملة لمكافحة الفساد لتعزيز منظومة النزاهة والشفافية والمساءلة في الأونروا.

**استضافة وفد جمعية الشفافية الكويتية:** في إطار تعزيز التعاون وتبادل الخبرات مع الفروع الوطنية لمنظمة الشفافية الدولية، استقبلت أمان وفد من جمعية الشفافية الكويتية ضم رئيس مجلس إدارتها السيد صلاح الغزالي تلبية للدعوة التي وجهها له الائتلاف للمشاركة في احتفال الشفافية 2011.

### التعاون مع الجهات المانحة والداعمة:

تمكنت أمان من توسيع قاعدة التمويل للبرنامج الرئيسي، حيث انضمت حكومة لوكسمبورغ إلى ائتلاف ممولي البرنامج الرئيسي بدءاً من أيار 2011، بعد زيارة ممثل وكالة التعاون الدولي في وزارة خارجية لوكسمبورغ السيد تشارلز شميت لأمان في 26 / 2 / 2011 حيث أعرب عن رغبة الوكالة بدعم البرنامج الرئيسي بمنحة قدرها نصف مليون دولار. وعقدت أمان ثلاثة اجتماعات مع الممثلتين الهولندية والنرويجية اللتين تدعمان البرنامج الرئيسي، كما عقدت عدة لقاءات مع جهات مانحة أخرى لتأمين التمويل اللازم للمشاريع والنشاطات الأخرى. هذا وتواظب أمان على دعوة المؤسسات الدولية والمانحة لحضور الفعاليات السنوية التي تنظمها.

### تطلعات العام 2012:

ستواصل أمان تنفيذ خطتها الاستراتيجية 2011 - 2013 والتي تتميز عن سابقتها بالتوجه نحو توسيع المشاركة الشعبية في جهود مكافحة الفساد وتعزيز نظام النزاهة في القطاع العام والأهلي. إلا أن العديد من النشاطات التي بدأت في العام 2011 سوف تصل ذروتها خلال العام 2012، وعلى وجه الخصوص شهادة الحكم الصالح للمؤسسات الأهلية، حيث من المنتظر أن يتبلور جسم فلسطيني مستقل من نشطاء العمل الأهلي السابقين وعدد من المختصين في مجال الحكم الرشيد ليشكل أول مبادرة ذاتية للرقابة على العمل الأهلي بمبادرة وجهد من هذا القطاع نفسه.

كما ستواصل أمان عملها في توعية الشارع الفلسطيني، خاصة كوادر ونشطاء الأحزاب والفصائل الفلسطينية، وتعبئته

بالمبادئ التي تضمنتها مدونة المبادئ السلوكية للأحزاب السياسية التي صادقت عليها الأحزاب والفصائل خلال احتفال الشفافية في كانون أول 2011.

من ناحية أخرى، ستطلق أمان نتائج أبحاثها ورصدها لحالة الفساد في فلسطين خلال العام 2011 في مؤتمرها السنوي الثامن الذي ستعقد في الربع الأول من العام 2012. وفي هذا المجال، ستقوم أمان بإطلاق نتائج مؤشر النزاهة في العمل العام الفلسطيني الذي قامت بتطويره خلال عامي 2010 و2011، حيث سيعلن ترتيب المؤسسات الفلسطينية على المؤشر من حيث الأكثر شفافية، كما سيرصد مواطن الخلل في نظام النزاهة في هذه المؤسسات. كذلك ستطلق أمان نتائج مؤشر الدفاع والأمن الذي أجرته منظمة الشفافية الدولية بالتعاون مع أمان والذي سيقدم صورة شاملة عن نظام النزاهة واستراتيجيات مكافحة الفساد في المؤسسة الأمنية الفلسطينية.

وفيما يتعلق بالقطاع الخاص، سترفع أمان وتيرة عملها واستهدافها للشركات المساهمة العامة وذلك بهدف تعزيز الشفافية والمساءلة في هذه الشركات من خلال تبني استراتيجيات لمكافحة الفساد ورفع حصة الأرباح المخصصة لصندوق المسؤولية الاجتماعية.

وعلى صعيد التوعية العامة، ستواصل أمان تعاونها مع وزارة الأوقاف والشؤون الدينية لاستكمال ورشات العمل مع الواعظين والواعظات وذلك بهدف تجنيدهم للتوعية بمخاطر الفساد من خلال خطب الجمعة ودروس الوعظ والإرشاد.

وحيث يتزامن العام 2012 مع احتدام الأزمة المالية للسلطة الفلسطينية وانطلاق الحوار الوطني لمواجهة هذه الأزمة، ستنشط أمان في اجتماعات الحوار الوطني وستكثف نشاطها وضغطها من أجل تبني الرؤية التي بلورتها بمشاركة الفريق الأهلي لدعم شفافية الموازنة العامة حول ترشيد الإنفاق الحكومي الذي دأبت أمان على رصده وتحليله كسكرتاريا الفريق. وتأمل أمان والفريق الأهلي أن ينجحوا في المساهمة في بلورة سياسة مالية للسلطة الفلسطينية تتمتع بالمزيد من الشفافية والعدالة الاجتماعية وتتجاوب واحتياجات الشعب الفلسطيني، خاصة الشرائح الاجتماعية المهمشة والضعيفة. وفي المجال نفسه ستقوم أمان خلال العام 2012 بتدشين وحدتها الخاصة برصد الموازنة العامة، حيث سيتم تجهيز برنامج محوسب مرتبط بالنظام

المالي المحوسب للسلطة الفلسطينية لتمكين المختصين في أمان من الاطلاع على النفقات العمومية بشكل يومي، وتحليلها ورصد أبرز الإشكاليات وتقديم التوصيات للجهات المعنية والضغط من أجل تطبيقها.

وفي ضوء الأمل بعقد الانتخابات المحلية والتشريعية والرئاسية والبدء بعملية إعمار غزة خلال العام 2012 بعد أن وقعت حركتي فتح وحماس المتنازعتين اتفاق الدوحة، ستقوم أمان بتوجيه جزء من نشاطاتها للرقابة على العملية الانتخابية وعلى عملية إعمار غزة بهدف تعزيز منظومة وبيئة النزاهة والشفافية والمساءلة في هاتين العمليتين بما يعزز العملية الديمقراطية ويحقق العدالة الاجتماعية والسلم الأهلي.

كما يتزامن العام 2012 مع البدء بتنفيذ برنامج إقليمي جديد في إحدى عشرة دولة عربية بدعم الحكومة السويدية وإشراف منظمة الشفافية الدولية، والذي يهدف إلى إنشاء منظمات لمكافحة الفساد في المنطقة العربية، خاصة في دول الربيع العربي، بهدف تفعيل دور المجتمع المدني في عملية التحول الديمقراطي وفي رسم السياسات العامة بما يعزز الحكم الرشيد والنزاهة والشفافية والمساءلة في الحكومات والمؤسسات العامة، وبما يؤسس لدور رقابي فاعل لمنظمات المجتمع المدني على أجهزة الدولة المختلفة. وبهذا الصدد سوف تواصل أمان نقل تجربتها وخبراتها في مجال مكافحة الفساد لنشطاء المجتمع المدني في الدول العربية.

أما بالنسبة لمؤسسة أمان ذاتها، فإن المؤسسة تواصل مراجعة نهجها الإداري بهدف تعزيز الأثر الناجم عن استكمال وإرساء أنظمة وإجراءات العمل في المؤسسة وارتفاع مستوى الالتزام بها. وفي هذا المجال تقوم أمان حالياً بالتحضير للانتقال إلى منهج الإدارة بالنتائج، حيث سيشهد العام 2012 تكييفاً شاملاً في بيئة ومنظومة عمل المؤسسة بما يتفق والمنهج الجديد، كما سيتم بناء قدرات الطاقم التنفيذي لتحسين مستوى التجاوب والتفاعل معه بالتركيز على النتائج والأثر. وفي هذا الإطار، وضعت الدائرة الإدارية والموارد البشرية خطة تحفيزية لرفع مستوى التزام الطاقم التنفيذي بمبادئ مدونة السلوك الخاصة بالعاملين في أمان، بحيث ستتم الرقابة على عدد من المؤشرات من قبل الموظفين أنفسهم كتجنب تضارب المصالح، والمحافظة على ممتلكات المؤسسة، ووقت العمل، والنزاهة والشفافية في التعامل مع أطراف المصلحة والعلاقات البيئية، والاستعداد لقبول المساءلة، إلخ.

## شكر خاص:

يتوجه الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان) بخالص الشكر والتقدير لشركائه ومموليه المحليين والدوليين الذين شاركوا مسيرته بخبراتهم ومواردهم، والذين ما كان لعمل الائتلاف أن يستمر دون تواصلهم وعطائهم. ونخص بالشكر ائتلاف ممولي البرنامج الرئيسي: حكومات النرويج وهولندا ولوكسمبورغ لدعمهم، كما ونشكر المؤسسات الدولية التالية:

منظمة الشفافية الدولية

الاتحاد الأوروبي

وزارة التنمية الدولية البريطانية (DFID)

مؤسسة TIRI

الصندوق الوطني للديمقراطية (NED)

مؤسسة المستقبل (FFF)

وأخيراً، تسجل مؤسسة أمان شكرها لشبكات العمل الفلسطينية والعربية، ولجميع الباحثين والمدربين والأكاديمين، وممثلي المؤسسات العامة ومؤسسات المجتمع المدني لتعاونهم وتفاعلهم وإثرائهم لنشاطات الائتلاف.

## ملحق 1: مركز المصادر والصفحة الإلكترونية

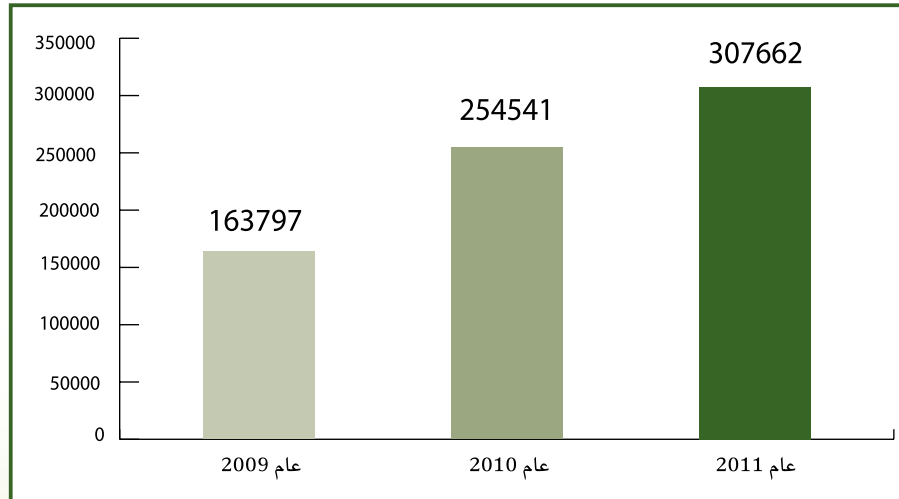
يعمل مركز المصادر على توفير الكتب والتقارير والأبحاث والإحصائيات والدراسات المحلية والإقليمية والدولية المتخصصة في مواضيع مكافحة الفساد، وذلك خدمة لأعضاء أمان والباحثين وصناع القرار.

وقد حقق مركز المصادر النتائج التالية خلال العام 2011:

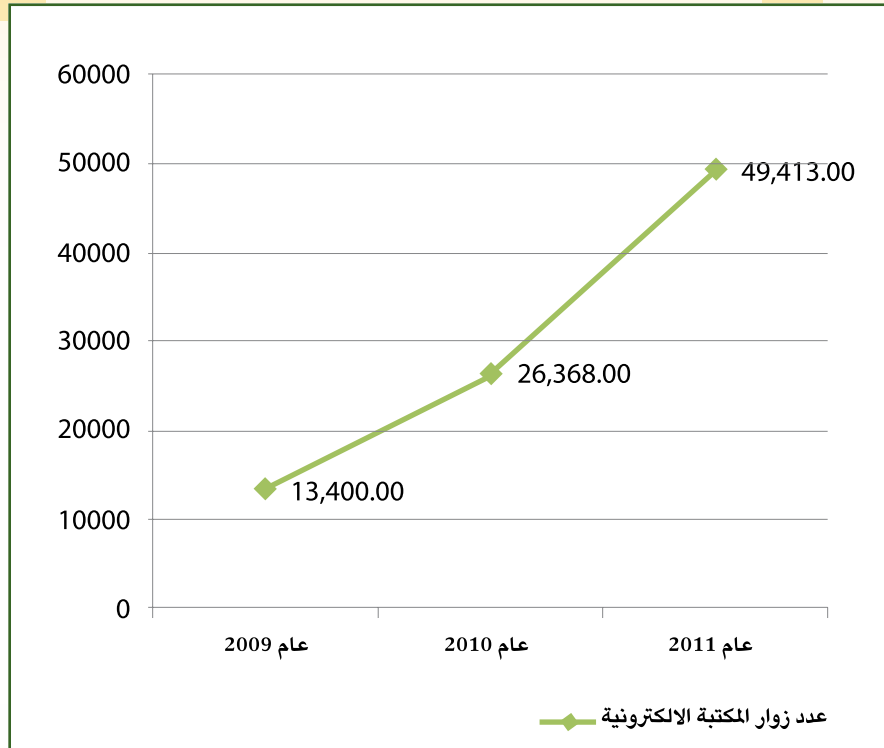
إضافة 146 مادة حول موضوع الفساد ( كتب وتقارير ودراسات).

استلام 30 رسالة رسمية من مؤسسات حكومية ومؤسسات أهلية تطلب تزويدها بمنشورات أمان، سواء التقارير أو كتيبات القوانين. أما بالنسبة للموقع الإلكتروني فقد أصبح من أهم المصادر الفلسطينية للباحثين والمعنيين في قضايا مكافحة الفساد، لما يحتويه من تقارير ودراسات، إضافة إلى آخر التطورات والأخبار المتعلقة بالفساد على المستويات المحلية والعربية والدولية. وتجدر الإشارة إلى أن العديد من المؤسسات العربية المعنية بمكافحة الفساد تستعين بالموقع الإلكتروني لتخطيط وتصميم برامجها ومشاريعها.

تظهر الرسوم البيانية التالية ازدياداً في عدد الزوار في العام 2011 مقارنة بالعامين 2010 و2009.



حجم الزيارات لموقع أمان خلال السنوات الثلاث الماضية



حجم الزيارات للمكتبة الالكترونية لأمان خلال السنوات الثلاث الماضية

## ملحق 2 : إصدارات أمان في العام 2011







## الطاقم التنفيذي لأمان 2011

نانسي محمود / مسؤولة العلاقات العامة – دوام جزئي  
أيمن رزق الله / محاسب على البرنامج الرئيسي  
محمد دمدوم / محاسب – دوام جزئي  
بكر التركماني / مستشار قانوني  
لؤي جابر / مساعد إداري ALAC  
سلام زهران / مساعدة إدارية  
فيولا عطاالله / مساعدة إدارية  
صمود البرغوثي / مساعدة إدارية  
منال كونة / مساعدة إدارية  
مروة أبو عودة / مساعدة إدارية  
أماني جمال / سكرتاريا  
فائدة دغرة / موظفة خدمات

غادة الزغير / المديرية التنفيذية  
عصام حج حسين / مدير البرامج والمشاريع  
لانا طواشة / المديرية الإدارية  
ثائر عبد الله / المدير المالي  
عبير مصلح / مديرة وحدة البحث والتطوير  
هامة زيدان / مديرة مركز المناصرة والإرشاد القانوني (ALAC)  
وائل بعلوشة / مدير مكتب غزة  
رامي موسى / منسق الصقحة الإلكترونية ومركز المصادر  
جميلة عبد / مديرة مشروع  
فضل سليمان / مدير مشروع  
وائل الحاج محمد / منسق مشروع  
محمد اللفتاوي / منسق مشروع  
لينا فلاح / منسقة مشروع  
بلال البرغوثي / مستشار قانوني

## أعضاء مجلس إدارة ائتلاف أمان

د. نجوى إرشيد / عضو  
د. ليلي فيضي / عضو  
أ. عبد الرحمن أبو عرفة / عضو  
أ. عصام يونس / عضو  
د. عزمي الشعبي / مفوض أمان لمكافحة الفساد

د. حنان عشراوي / رئيسة مجلس الإدارة  
د. كمال الشرافي / نائب رئيس مجلس الإدارة  
د. جورج جقمان / أمين الصندوق  
أ. سمير حليلة / امين السر  
أ. حنان طه / عضو

## تقرير مدققي الحسابات المستقلين إلى مجلس الأمناء الانتلاف من أجل النزاهة والمساواة - أمان

لقد دققنا القوائم المالية المرفقة لمؤسسة الانتلاف من أجل النزاهة والمساواة - أمان والتي تتكون من قائمة المركز المالي كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١١، وقائمة النشاطات والتغير في صافي الموجودات وقائمة التدفقات النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وملخص لأهم السياسات المحاسبية والمعلومات الإيضاحية الأخرى.

### مسؤولية الإدارة عن القوائم المالية

إن الإدارة مسؤولة عن إعداد هذه القوائم المالية وعرضها بصورة عادلة وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية، بالإضافة إلى تحديد نظام الرقابة الداخلية الضروري لإعداد قوائم مالية خالية من الأخطاء الجوهرية سواء الناتجة عن احتيال أو خطأ.

### مسؤولية مدققي الحسابات

إن مسؤوليتنا هي إيداع الرأي حول هذه القوائم المالية استناداً إلى تدقيقنا. لقد قمنا بتدقيقنا وفقاً لمعايير الدولية للتدقيق، وتتطلب منا هذه المعايير الالتزام بقواعد السلوك المهني وتخطيط وتنفيذ أعمال التدقيق للحصول على تأكيد معقول بأن القوائم المالية خالية من الأخطاء الجوهرية.

يتضمن التدقيق القيام بإجراءات للحصول على أدلة مؤيدة للمبالغ والإيضاحات الواردة في القوائم المالية. إن اختيار تلك الإجراءات يستند إلى اجتهاد مدقق الحسابات بما في ذلك تقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية في القوائم المالية سواء الناتجة عن الإحتيال أو الخطأ. عند تقييم مدقق الحسابات للمخاطر يأخذ في الإعتبار نظام الرقابة الداخلي للمنشأة ذي الصلة بإعداد وعرض القوائم المالية بصورة عادلة وذلك لتصميم إجراءات تدقيق ملائمة للظروف وليس بهدف إيداع رأي حول مدى فعالية نظام الرقابة الداخلي للمنشأة. يتضمن التدقيق كذلك تقييم ملاءمة السياسات المحاسبية المطبقة ومعقولية التقديرات المحاسبية التي قامت بها الإدارة، إضافة إلى تقييم العرض العام للقوائم المالية.

في اعتقادنا أن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها كافية وملائمة وتوفر أساساً لإدعاء الرأي.

### الرأي

في رأينا، إن القوائم المالية تُظهر بعدالة، من كافة النواحي الجوهرية، المركز المالي لمؤسسة الانتلاف من أجل النزاهة والمساواة - أمان كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١١ ونتائج نشاطاتها وتدفعاتها النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية.

إرنست ويونغ

إرنست ويونغ

سائد عبد الله

١٣ آذار ٢٠١٢

رام الله - فلسطين

الاتلاف من أجل النزاهة والمساءلة - أمان

قائمة المركز المالي  
كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١١

٢٠١٠	٢٠١١	إيضاح	الموجودات
دولار أمريكي	دولار أمريكي		
٢٣,٨٤٤	٣٣,٥٣٥	٣	موجودات غير متداولة ممتلكات ومعدات
١,٨٠٢,١٣٠	١,٥٤٢,١١٩	٤	موجودات متداولة مستحق من جهات مانحة
٣٣,٠١٩	٣١,٤٦٨	٥	موجودات متداولة أخرى
٥٤٠,٠١٧	٧٠٦,١٠٦		النقد والنفذ المعادل
٢,٣٧٥,١٦٦	٢,٢٧٩,٦٩٣		مجموع الموجودات
٢,٣٩٩,٠١٠	٢,٣١٣,٢٢٨		صافي الموجودات والمطلوبات
			صافي الموجودات
٦٤,٣٣٦	١١,٦٠٢		صافي الموجودات غير المقيدة
٦٤,٣٣٦	١١,٦٠٢		مجموع صافي الموجودات
			مطلوبات غير متداولة
٢٣,١٥٤	٣٤,٨٠٩	٦	إيرادات مؤجلة
٨٥,٠٥٢	١٠٦,٧٨٧	٧	مخصص تعويض نهاية الخدمة
١٠٨,٢٠٦	١٤١,٥٩٦		مطلوبات متداولة
٨٨,٨٩٠	١٢٥,٤٦١	٨	ذمم دائنة ومستحقات
٢,١٣٧,٥٧٨	٢,٠٣٤,٥٦٩	٩	منح مقيدة مؤقتاً
٢,٢٢٦,٤٦٨	٢,١٦٠,٠٣٠		مجموع المطلوبات
٢,٣٣٤,٦٧٤	٢,٣٠١,٦٢٦		مجموع صافي الموجودات والمطلوبات
٢,٣٩٩,٠١٠	٢,٣١٣,٢٢٨		

الامتثال من أجل النزاهة والمساءلة - أمان

قائمة النشاطات والتغير في صافي الموجودات  
للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠١١

٢٠١٠	٢٠١١	إيضاح	
دولار أمريكي	دولار أمريكي		
			<b>الإيرادات</b>
١,١٠٦,٥٢٩	١,٢٠٢,٦٤٨	٩	إيرادات متحققة من منح مقيدة مؤقتاً
١٣,٧٣٣	١١,٦١٢	٦	إيرادات مؤجلة متحققة
١٦,٤٥٦	٤,٤٣٤		إيرادات غير مقيدة
١,١٣٦,٧١٨	١,٢١٨,٦٩٤		مجموع الإيرادات
			<b>المصاريف</b>
١,١٠٦,٥٢٩	١,٢٠٢,٦٤٨	١٠	مصاريف المشاريع
١٣,٥٥٢	١٣,٥٧٦	٣	استهلاك ممتلكات ومعدات
٢٨,٨٩١	٥٥,٢٠٤	١١	مصاريف أخرى
١,١٤٨,٩٧٢	١,٢٧١,٤٢٨		مجموع المصاريف
(١٢,٢٥٤)	(٥٢,٧٣٤)		النقص في صافي الموجودات
٧٦,٥٩٠	٦٤,٣٣٦		صافي الموجودات في بداية السنة
٦٤,٣٣٦	١١,٦٠٢		صافي الموجودات في نهاية السنة

الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة - أمان

قائمة التدفقات النقدية

للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠١١

٢٠١٠	٢٠١١	
دولار أمريكي	دولار أمريكي	
		<b>أنشطة التشغيل</b>
(١٢,٢٥٤)	(٥٢,٧٣٤)	النقص في صافي الموجودات
		<b>تعديلات :</b>
١٣,٥٥٢	١٣,٥٧٦	استهلاك ممتلكات ومعدات
٣٦,٠٦٢	٣٧,٧٥٥	مخصص تعويض نهاية الخدمة
١٣,٦٦٦	-	مخصص قضايا مقامة
٣٥٧	-	خسائر استبعاد ممتلكات ومعدات
(١٣,٧٣٣)	(١١,٦١٢)	إيرادات مؤجلة متحققة
٣٧,٦٥٠	(١٣,٠١٥)	
(٤٨٠,٩٩٢)	٢٦٠,٠١١	مستحق من جهات مانحة
(٢٠,٧٣٢)	١,٥٥١	موجودات متداولة أخرى
١٧,٨٤٥	٢٣,٢٦٧	إيرادات مؤجلة
٨٥٨,٩٩٦	(١٠٣,٠٠٩)	منح مقيدة مؤقتاً
(٣٠,٢٢٦)	٣٦,٥٧١	ذمم دائنة ومستحقات
(٨,٨٢٦)	(١٦,٠٢٠)	مخصص نهاية خدمة مدفوع
٣٧٣,٧١٥	١٨٩,٣٥٦	<b>صافي النقد من أنشطة التشغيل</b>
		<b>أنشطة الإستثمار</b>
(١٧,٨٤٥)	(٢٣,٢٦٧)	شراء ممتلكات ومعدات
٣٠٠	-	بيع ممتلكات ومعدات
(١٧,٥٤٥)	(٢٣,٢٦٧)	<b>صافي النقد المستخدم في أنشطة الإستثمار</b>
٣٥٦,١٧٠	١٦٦,٠٨٩	<b>الزيادة في النقد والنقد المعادل</b>
١٨٣,٨٤٧	٥٤٠,٠١٧	النقد والنقد المعادل في بداية السنة
٥٤٠,٠١٧	٧٠٦,١٠٦	<b>النقد والنقد المعادل في نهاية السنة</b>